



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم القانون الخاص



جامعة بجاية  
Tasdawit n Bgayet  
Université de Béjaïa

## آليات الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق  
تخصص القانون الخاص

تحت إشراف الأستاذة:

- د/ نجوم قندوز سناء

من إعداد الطالب:

• بجيج مسينيسا

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة: دحاس صونية..... رئيسا

الأستاذة: نجوم قندوز سناء..... مشرفا

الأستاذة: دفوس هند..... ممتحنة

السنة الجامعية 2024-2025

## شكر وتقدير

إلى من كانت للنور دليلاً، وللحرف معنى، وللطريق بوصلة...

أتقدم بجزيل الشكر وأصدق عبارات التقدير إلى المشرفة الكريمة نجوم من قندوز سناء.

التي كانت نعم المشرفة والداعمة، بجهدا الراقى، وصبرها الواسع، وحرصها الصادق على أن يخرج هذا العمل في أبهى صورة، لقد تعلمت منها الكثير، ليس فقط في البحث العلمي، بل في الأخلاق، والالتزام، والرؤية الهادفة.

كما أتوجه بجزيل التقدير إلى أساتذة جامعة عبد رحمان ميرة بجاية وبالخصوص كلية الحقوق والعلوم السياسية هذا الصرح العلمي الذي لم يبخل يوماً بالعلم والمعرفة، ولا بالمرافقة الأكاديمية الجادة، والذي وفر بيئة تعليمية محفزة، واحتضن طموحاتنا وساهم في تشكيل وعينا ومساراتنا.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لكل من ينتمي إلى الأسرة الجامعية من إداريين، وموظفين، وزملاء، فلكل منهم أثر في هذه الرحلة، وإن كان صامتا أو عابرا، فإنه كان مهما وملهما.

## إهداء

إلى من لا تكفيهم الصفحات، ولا توفيهم الكلمات...

إلى أمي الحبيبة، التي كان دعاؤها سترًا في الغيب، وصبرها زادًا في الطريق، وحنانها وطنًا لا يُشبهه شيء...

إليك أمي، كل الحروف لا تكفيك، لكنّها محاولة لأقول: هذا النجاح لكِ أولاً.

إلى أبي العزيز، صاحب القلب العظيم، الذي علّمني أن الإصرار يصنع المعجزات، وأنّ الرجولة موقف، والكلمة عهد...

إليك أبي، هذا الجهد ثمرة من غرسك، وقطاف من ظلالك.

إلى إخوتي، أنتم الرفقة التي لا تبهت، والسند الذي لا ينكسر، كنتم خلفي حين تعبت، وبجانبي حين تردّدت، فكان وجودكم أمانًا في زمن القلق.

إلى أقاربي الطيبين، إلى كل من مديدًا، أو منح كلمة، لكم من القلب امتنان لا يقال، بل يحس.

وإلى أصدقائي، أولئك الذين يشبهون النجوم... قد لا نراهم دائمًا، لكنهم حاضرون في اللحظات التي نحتاج فيها إلى النور.

أهديكم هذا العمل، لأنه منكم... وبفضلكم... وإليكم يعود

إلى نفسي...

بعد سنوات من العمل والتعب والسهر والانتظار.

أهديك هذا العمل، يامن وقفت في وجه اليأس وواصلت الطريق ولم تستسلم رغم التعب.

مسينيسا

قائمة أهم المختصرات:

أولاً: باللغة العربية

ج، ر، ج، ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ص: الصفحة.

ص، ص: من الصفحة إلى الصفحة.

د، م، ن: دون مكان النشر.

ثانياً: باللغة الفرنسية

**DAB** : Distributeur Automatique de Billets.

**GAB** : Guichet Automatique de billets.

**TPE** : Terminal de Paiement Electronique.

**VISA** : Visa International Service Association.

**SATIM** : Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et Monétiques.

**AEBS**: Algeria e-Banking Services.

**CERIST** : Centre de Recherche sur l'Information Scientifique et Technique.

**ARTS**: Algeria Real Time Settlement.

**ATCI** : Autorité de Régulation de la poste et des Communications Electroniques.

**BNA** : Banque Nationale d'Algérie.

# مقدمة

في ظل الثورة الرقمية التي يشهدها العالم، أصبحت التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ في العديد من القطاعات وعلى رأسها القطاع المصرفي، حيث برزت الصيرفة الإلكترونية كأحد أهم وأبرز مظاهر هذا التحول وتعرف الصيرفة الإلكترونية على أنها إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال مثل الأنترنت، وتطبيقات الهواتف الذكية، وأجهزة الصراف الآلي، والهاتف المصرفي، وفي ظل هذا النمط لن يكون العميل مضطراً للتنقل إلى البنك إذا يمكنه القيام بالأعمال التي يريدها من منزله في أي مكان وفي أي زمان.

لا تكتمل الصيرفة الإلكترونية إلا بوجود مصارف إلكترونية وتعرف المصارف الإلكترونية على أنها مؤسسات مالية تقدم خدماتها المصرفية عبر وسائل إلكترونية مثل الأنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية، دون الحاجة إلى زيارة البنوك التقليدية، وتتيح للعملاء إجراء معاملات مثل تحويل الأموال، دفع الفواتير، وإدارة الحسابات بسهولة وسرعة، ولقد ساهم في اللجوء إلى الصيرفة الإلكترونية عوامل عديدة منها رغبة المصارف في مواكبة التطور التكنولوجي، الرغبة في تحسين جودة الخدمات المصرفية عن طريق تقديم خدمات أكثر دقة وفعالية للعملاء، التقليل من النفقات التشغيلية، زيادة رضا العملاء عن طريق السهولة في الوصول للخدمات، والمنافسة الموجودة بين البنوك من أجل مواكبة التطور التكنولوجي<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لخصائص الصيرفة الإلكترونية فتتميز الصيرفة الإلكترونية بعدة خصائص تجعلها أداة فعالة في تقديم الخدمات المالية الحديثة، ومن أبرز هذه الخصائص سرعة التطور، وذلك نتيجة ارتباطها الوثيق بالتكنولوجيا وسعيها الدائم لمواكبة توقعات العملاء المتغيرة، كما تنسجم بالطابع الدولي إذ تكون مقبولة في جميع دول العالم، تمارس عبر فضاء إلكتروني يربط المستخدمين من مختلف أنحاء العالم، مما يساهم في توسيع قاعدة العملاء دون التقيد بالحدود الجغرافية، وتمنح الانسيابية في العلاقة بين العميل والبنك حيث توفر قنوات تفاعل رقمية تضمن تواجداً سريعاً وفعالاً، إضافة إلى ذلك تتيح هذه الصيرفة سهولة الدخول إلى الأسواق الجديدة والوصول إلى العملاء في أي مكان، مما يعزز من قدرتها على تقديم خدمات مصرفية عالمية، كما تساهم في تقليص النفقات وتوفير الجهد، إلى جانب تحقيق سرعة في إنجاز المعاملات المصرفية، وهو ما يجعلها خياراً استراتيجياً للبنوك في العصر الرقمي.

أما بالنسبة لمزايا الصيرفة الإلكترونية فهي متعددة فمن بين المزايا التي تتمتع بها هي أنها توفر الوقت بحيث أنها تمكن العميل من إجراء معاملاته المالية مثل تحويل الأموال أو دفع فواتير أو التحقق من رصيد دون الحاجة إلى الذهاب إلى الفرع البنكي والانتظار في طوابير، أما الميزة الثانية فتتمثل في توفير الجهد والوقت بحيث بدلاً من تعبئة النماذج الورقية أو التعامل مع الموظفين يستطيع العميل إنجاز كل شيء بسهولة عبر هاتفه الذكي أو الحاسوب الخاص به دون الحاجة إلى التنقل إلى البنك وهذا ما يوفر الوقت والجهد، ناهيك على أنها تساعد في تقليل تكاليف تشغيلية للبنوك من خلال تقليص عدد الفروع وأيضاً إلى ذلك أنها تساهم في تحسين جودة الخدمة المصرفية

<sup>1</sup> نجوم قندوز سناء، واقع رقمنة القطاع المصرفي في الجزائر وسبل تعزيزه، مداخلة لمقابلة ضمن الملتقى الوطني حول ضبط النشاط المالي في مواجهة التحديات الجديدة للرقمنة، جامعة الجزائر 01، جوان 2024، ص ص 2-3.

لكن بالرغم من كل هذه المزايا إلا أنها لا تخلو من العيوب، منها ضعف التقدم التكنولوجي الذي يمثل عائقا كبيرا أمام التطبيق الكلي لنظام الصيرفة الإلكترونية ناهيك عن نقص الثقافة في استعمال التطبيقات الإلكترونية في الهاتف الذكي لبعض الفئات خاصة كبار السن إلى جانب إلزامية توفر الأنترنت لاستعمال التطبيقات، أما العيب الأكبر والذي تعاني منه معظم الدول بما فيها الدول المتقدمة فيتمثل في مكافحة الهجمات السيبرانية وحماية البيانات القاعدية للعملاء وتطوير أنظمة حماية تجابه هذه الاختراقات قصد تعزيز ثقة المتعاملين، أضف إلى ذلك نجد أن نظام الصيرفة الإلكترونية يساهم في خلق البطالة وذلك كونه يقلل الحاجة إلى إنشاء فروع جديدة للبنوك مما يقلل بدوره من اليد العاملة<sup>1</sup>.

في إطار هذا التحول الرقمي المتسارع سعت الجزائر على غرار العديد من الدول، إلى اتخاذ خطوات تنظيمية تهدف إلى مواكبة هذا التطور وذلك عن طريق وضع إطار قانوني ينظم نشاط البنوك والمؤسسات المالية، ومن بينها نجد لأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض<sup>2</sup>، حيث اهتم بتنظيم النظام المصرفي والبنكي في الجزائر وتم إلغائه بالأمر رقم 23-09 المؤرخ 18 جوان 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي<sup>3</sup>، حيث صدر مؤخرا لتحديث المنظومة البنكية الجزائرية وتعزيز الشمول المالي وتحديث وسائل الدفع.

أما بالنسبة للقانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية<sup>4</sup> فإنه نظم الصيرفة الإلكترونية كأحد متطلبات تفعيل التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى تنظيم وسائل الدفع الإلكتروني.

**تتجلى أهمية هذه الدراسة** في كونها تواكب التحولات المتسارعة التي تعرفها الساحة المالية في ظل الرقمنة المصرفية، من خلال تناول موضوع الصيرفة الإلكترونية كأحد أبرز صور المعاملات المالية الحديثة، ورغم تنامي هذا النشاط في الواقع العملي، لا يزال الإطار القانوني المنظم له في الجزائر غير واضح، مما يستدعي تسليط الضوء على الأحكام القانونية التي تنظم هذا النوع من الخدمات المالية، كما تكمن الأهمية في إبراز أوجه القصور أو النقص التشريعي المحتمل، وبيان الحاجة إلى تدخل تنظيمي أكثر دقة يواكب التطورات التقنية، ويضمن الأمن القانوني للمستخدمين، ويحمي النظام المالي من المخاطر المرتبطة باستخدام الوسائط الإلكترونية في عمليات تحويل الأموال وتبديل العملات.

**تهدف هذه الدراسة** إلى الإحاطة بالإطار المفاهيمي والقانوني لآليات الصيرفة الإلكترونية في التشريع الجزائري، من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، لاسيما تلك الصادرة عن بنك الجزائر، وكذا القانون النقدي والمصرفي، وتسعى إلى إبراز مدى توافق الإطار القانوني الوطني مع التحولات الرقمية التي مست القطاع المالي، وذلك من خلال الوقوف على

<sup>1</sup> خلوط فوزية، "واقع وتحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022، ص ص 25-26.

<sup>2</sup> أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، ج.ج.ج، عدد 52، صادر في 27 أوت 2003. (ملغى).

<sup>3</sup> قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ج.ج.ج، عدد 43، صادر في 27 جوان 2023.

<sup>4</sup> قانون رقم 18-05 مؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج.ج.ج، عدد 28، صادر في تاريخ 16 ماي 2018.

مميزات الصيرفة الإلكترونية مقارنة بالصيرفة التقليدية، ومحاولة إبراز أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في المصارف الجزائرية وتحديد طبيعة التحديات القانونية والتقنية التي تفرضها، كما ترمي هذه الدراسة إلى توضيح دور الفاعلين الرئيسيين في هذا المجال، سواء كانوا مؤسسات مصرفية، هيئات رقابة أو جهات تنظيمية، في سبيل ضمان الشفافية والأمن القانوني للعمليات المالية الإلكترونية.

**تتمثل أسباب اختيار موضوع آليات الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري انطلاقاً** من دوافع ذاتية وموضوعية، فعلى الصعيد الذاتي ينبع الاهتمام نحو استكشاف التقنيات المالية الحديثة التي تقدمها المصارف الجزائرية، وخاصة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي تشهدها الأنظمة البنكية عالمياً، الأمر الذي يثير الفضول لفهم واقع الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري، كما تحفز الرغبة في المساهمة في تطوير المنظومة المصرفية الوطنية، وتحليل آليات الصيرفة الإلكترونية، أما على الصعيد الموضوعي، فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية أصبح ضرورة حتمية تفرضها متطلبات التنمية الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، إضافة إلى التوصيات الصادرة عن الهيئات المالية الدولية الداعية إلى تعميم الخدمات البنكية الرقمية لتوسيع قاعدة الشمول المالي، كما أن دراسة هذا الموضوع تكتسي أهمية خاصة في ظل الإصلاحات التي تباشرها السلطات الجزائرية لتحديث القطاع المالي وتعزيز الثقة في التعاملات الإلكترونية.

**اعتمدت في معالجاتي لهذا الموضوع على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك بتحليل نصوص** قانونية ذات الصلة وكيفية عمل آليات الصيرفة الإلكترونية، كما يتضمن هذا الموضوع مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الحديثة.

**على هذا الأساس طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل آليات الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري؟**

للإجابة على هذه الإشكالية قسمت هذا الموضوع إلى فصلين، خصصت الفصل الأول لدراسة قنوات الصيرفة الإلكترونية ومتطلباتها، حيث تناولت في المبحث الأول قنوات الصيرفة الإلكترونية في حين خصصت المبحث الثاني عن متطلبات الصيرفة الإلكترونية، أما الفصل الثاني فتناولت فيه تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري حيث تطرقت في المبحث الأول إلى مظاهر تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري، أما المبحث الثاني فتعرضت فيه واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

# الفصل الأول

قنوات الصيرفة الإلكترونية ومتطلباتها

مع التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبحت الصيرفة الإلكترونية أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات المصرفية لتقديم خدماتها بشكل أكثر احترافية وكفاءة وسرعة حيث أننا نجد أن الصيرفة الإلكترونية ساهمت بشكل كبير في تقديم خدمات متنوعة عبر قنوات متنوعة حيث تتيح للعملاء إجراء معاملاتهم في أي وقت وأي مكان دون جهد أو الحاجة إلى التنقل إلى الفروع التقليدية، وفي ظل هذا التحول الرقمي أصبح من الضروري على المؤسسات المصرفية أن تواكب هذه التغيرات المتسارعة التي تحدث في هذا القطاع من أجل الوصول إلى شريحة أوسع من المستخدمين، حيث تعتمد الصيرفة الإلكترونية في تقديم خدماتها على مجموعة من القنوات، ولضمان نجاح هذه القنوات وضمان استمراريتها لابد من توفر مجموعة من المتطلبات الأساسية، ولهذا حاولت من خلال دراستي هذه التطرق إلى قنوات الصيرفة الإلكترونية (المبحث الأول)، ومتطلبات الصيرفة الإلكترونية في (المبحث الثاني).

## المبحث الأول

### قنوات الصيرفة الإلكترونية

شهدت الأنظمة المصرفية في العقود الأخيرة تحولا جذريا بفضل التطورات التكنولوجية المتسارعة حيث ظهرت قنوات الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية والتي غيرت بشكل كبير من طبيعة المعاملات المصرفية، وتعتبر هذه القنوات والوسائل من أبرز مظاهر التحول المالي في القطاع المصرفي حيث ساهمت في تسهيل المعاملات، سيتم التفصيل في قنوات الصيرفة الإلكترونية من خلال تحديد قنوات توزيع الخدمات (المطلب الأول)، ووسائل الدفع الإلكتروني (مطلب الثاني).

## المطلب الأول

### قنوات توزيع الخدمات

مع التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم أصبحت الخدمات المالية التقليدية تتوجه بشكل كبير نحو الرقمنة السبب الذي أدى إلى ظهور قنوات الصيرفة الإلكترونية حيث تعتبر هذه القنوات من أبرز الأدوات التي تعكس هذا التحول حيث أنها تسهل على الأفراد حياتهم بفضل الخدمات التي تقدمها، وتنقسم أهم قنوات توزيع الخدمات إلى الصراف الآلي ونقاط البيع (الفرع الأول)، والصيرفة المحمولة والأنترنيت (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### الصراف الآلي ونقاط البيع

تقدم المصارف الإلكترونية خدمات من بينها نجد خدمة الصراف الآلي (أولا) ونقاط البيع (ثانيا).

### أولا: الصراف الآلي

هو عبارة عن جهاز يقدم خدمات مصرفية للزبائن، حيث بدأ استخدام الصراف الآلي في بداية السبعينات كجهاز إلكتروني يعمل بشكل تلقائي دون الحاجة الى التدخل البشري حيث يتم فيه تثبيت برامج مخصصة له من أجل تلبية احتياجات العملاء على مدار الساعة، ويقوم بتقديم خدمات عن طريق بطاقة الصراف الآلي وهي بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات معينة يصدرها البنك بناء على موافقة الزبون حيث تحوي على ظهرها اسم العميل ورقم حسابه ورمز الفرع بالإضافة الى شريط مغناطيسي يحمل نفس المعلومات ولكل بطاقة رقم سري يعرفها عن غيرها<sup>1</sup>.

ظهرت أول آلة صراف آلي بالشكل المعروف اليوم عام 1968 في فرع لبنك باركليز BARCLAYS بالمملكة المتحدة، وكانت تقتصر وظيفتها على سحب النقود فحسب، مما

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم طراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 206.

أكسبها اسم "الصراف النقدي"، وسرعان ما انتقلت هذه التقنية إلى الولايات المتحدة حيث قام بنك فرست ناشيونال First National في أطلنطا بتركيب أول جهاز صراف آلي هناك.

مع دخول شركة آي بي إم IBM مجال تصنيع هذه الأجهزة، انتشرت آلات الصراف الآلي في مختلف أنحاء العالم بسرعة كبيرة، وقد ساهم في هذا الانتشار عاملان رئيسيان: من ناحية، وجدت البنوك في هذه الآلات حلاً عملياً يوفر عليها التكاليف الباهظة لإنشاء فروع جديدة، ومن ناحية أخرى، استفاد العملاء من الخدمة المتاحة على مدار الساعة وفي مواقع متعددة، مما وفر لهم وقتاً وجهداً كبيرين<sup>1</sup>.

في الوقت الحاضر، تعتمد غالبية البنوك العالمية على ربط أجهزة الصراف الآلي بشبكات عالمية لتقديم الخدمات المصرفية الدولية، حيث يتم استخدام الأقمار الصناعية كوسيلة اتصال رئيسية، حيث يطلق عليها عولمة أجهزة الصراف الآلي، وتتمثل الخدمات التي يقدمها الصراف الآلي فيما يلي:

### 1- الخدمات التي يقدمها الصراف الآلي

وتتمثل خدمات التي يقدمها الصراف الآلي فيما يلي:

- الإيداع بالحسابات نقداً.
- التحويلات بين الحسابات.
- الاستفسار عن الرصيد.
- طلب دفتر الشيكات.
- طلب كشف الحسابات.
- تسديد بعض فواتير الخدمات.

ويتم نشر أجهزة الصراف الآلي في أماكن مختلفة حيث أنه يمكن ان تثبت في جدار او تكون مستقلة وتكون متصلة بشبكة في جانب المصرف<sup>2</sup>.

### 2- أجهزة الصراف الآلي

وتتمثل هذه الأجهزة في:

- أ. الموزع الآلي للأوراق DAB: هو جهاز يسمح بسحب الأموال منه بواسطة البطاقات البنكية دون الحاجة الى التنقل الى البنك.
- ب. الشيك الآلي للأوراق GAB: يقدم خدمات تتعلق بالاطلاع على الرصيد والقيام بتحويلات من حساب لآخر وغيرها من الخدمات.

<sup>1</sup> أحمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008، ص 285.  
<sup>2</sup> بلعياش ميادة، أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية - دراسة مقارنة الجزائر فرنسا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 30.

ت. نهائي الدفع TPE: هو جهاز يثبت لدى التجار يمكن حامل البطاقة البنكية من تسديد قيمة مشترياته بواسطة البطاقة<sup>1</sup>.

### ثانياً: نقاط البيع الإلكترونية

تهدف هذه الخدمة إلى دفع ثمن مقتنيات العميل من سلع وخدمات وذلك عن طريق إنقاص مبلغ من حساب العميل وإضافته إلى حساب البائع البنكي وتتم هذه العملية إلكترونياً وتكون هذه الوسيلة بديلاً للنقد والشيكات، يقوم البنك بتركيبها في مختلف المحلات التجارية ويتم توصيلها إلكترونياً بحاسوب البنك ويستخدم العملاء هذه الأجهزة من خلال بطاقات بنكية يوفرها لهم البنك وذلك عن طريق إدخال البطاقة في الجهاز وإدخال الرمز السري الخاص بهم لتمام عملية الشراء<sup>2</sup>.

تتمثل أنواع نقاط البيع في:

- 1- نقاط بيع ثابتة: تعرف نقاط البيع الثابتة أنها النموذج الكلاسيكي لنقاط البيع، حيث تتكون من مجموعة أجهزة وبرامج مسؤولة عن عملية البيع
- 2- نقاط بيع محمولة: هي نسخة متطورة من نقاط البيع التقليدية الثابتة، تتميز بمكوناتها الثابتة وحجمها الصغير مما يجعلها قابلة للاستخدام في أماكن مختلفة يصعب على أنظمة البيع التقليدية العمل فيها، كما يتيح للمستخدمين الحركة عند استعمالها.
- 3- نقاط البيع السحابية: تشبه نقاط البيع العادية لكنها تتمتع بميزة تتمثل في القدرة على تخزين المعاملات عبر الأنترنت مما يتيح لها إصدار مختلف المعاملات الإلكترونية التي تقوم بها.
- 4- نقاط البيع الذاتية: هي نقاط بيع لا تستدعي التدخل البشري في عملها<sup>3</sup>.

## الفرع الثاني

### الهاتف المحمول والأنترنت

في عصر يتجه نحو والخدمات المالية الذكية نجد خدمات تقدم بصفة الكترونية منها الهاتف المحمول (أولاً)، والأنترنت (ثانياً).

#### أولاً: الهاتف المحمول

تمثل الصيرفة المحمولة تطوراً طبيعياً للخدمات المصرفية عبر الأنترنت، حيث تقدم وظائف مشابهة لتلك المتاحة في البنوك الإلكترونية، لكن مع اختلاف رئيسي يتمثل في توفرها عبر تطبيقات مخصصة تسمح بالوصول المباشر إلى الخدمات المصرفية، كما تتميز بإمكانية إجراء العديد من

<sup>1</sup> قمرابي حفيظة، "الجاهزية القانونية لتطبيق نظام الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 04، ديسمبر 2022، ص 256.

<sup>2</sup> بودشيشة نادية، دور الصيرفة الإلكترونية في ضمان جودة الخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2021-2022، ص 17-18.

<sup>3</sup> أشرفت راضي، ماهي نقاط البيع؟، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/04/05، على الساعة 10:30 سا، في موقع <https://www.daftra.com/hub> نقاط البيع

العمليات المالية مع تقليل الاعتماد على الاتصال المستمر بالإنترنت، حيث بدأت بعض المؤسسات المصرفية في طرح تطبيقات تتيح التعامل مع الحسابات دون الحاجة إلى اتصال بالشبكة، كما هو الحال في تطبيق متجر آيفون.

يمكن تعريف الصيرفة المحمولة أيضًا بأنها قناة اتصال تفاعلية بين العميل والمصرف، تعتمد على استخدام الأجهزة المحمولة كالهواتف الذكية أو المساعدات الرقمية الشخصية مع تركيز خاص على بيانات الاتصال، وتختلف هذه الخدمة عن المصرفية الهاتفية التقليدية القائمة على الاتصال الصوتي، إذ تعتمد بالأساس على واجهات اللمس في الهواتف الذكية.

بناءً على ذلك، يمكن القول أن الصيرفة المحمولة هي آلية تقدم من خلالها البنوك خدماتها لعملائها عبر هواتف محمولة مزودة بتطبيقات مصممة خصيصًا لهذا الغرض، مما يتيح الوصول إلى الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المؤسسة المالية<sup>1</sup>.

تتمثل مزايا الصيرفة عبر الهاتف المحمول فيما يلي:

- تتيح الوصول السهل والمباشر للعملاء للحصول على المعلومات والخدمات في أي وقت وأي مكان، كما تقلل الاعتماد على الموظفين في تقديم المعلومات.
- تقدم تجربة مميزة للعميل من خلال ربطه مباشرة بالخدمة المطلوبة، كما تعزز إحساس العميل بالاهتمام الشخصي من طرف البنك.
- تقلل من الازدحام في المصارف مما يحسن كفاءة الخدمة، وتساهم في تقليل التكلفة.
- تتيح للعملاء إجراء المعاملات المصرفية دون التقيد بموقع جغرافي معين<sup>2</sup>.

### ثانياً: الإنترنت

يمكن هذا النظام العملاء من إدارة حساباتهم والاستعلام عنها بسهولة من خلال شبكة الإنترنت وذلك باستخدام أجهزتهم الشخصية سواء في المنازل أو المكاتب، يعتمد هذا النظام على توفير رقم سري وفريد لكل عميل بالإضافة إلى كلمة مرور خاصة يمكنه تعديلها في أي وقت دون الحاجة إلى تدخل من البنك، ومن خلال هذه الأدوات يتمكن العميل من الوصول إلى الخدمات التي يحتاجها أو الحصول على آخر التحديثات والمعلومات التي يقدمها البنك مثل أسعار العملات ونسب الفوائد على الودائع والقروض وغيرها من الخدمات المصرفية<sup>3</sup>.

يوفر المصرف خدمات على الإنترنت أهمها:

- الإعلام على مختلف الخدمات التي يقدمها المصرف عبر الإنترنت.

<sup>1</sup> جلايلة عبد الجليل، وافي ناجم، بن بيا محمد، "منافذ الصيرفة الإلكترونية في الجزائر - حالة بنك التنمية المحلية BDL- مجلة اقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2020، ص 119.

<sup>2</sup> نزار منصف، دور الصيرفة الإلكترونية في تحسين الأداء في البنوك التجارية- دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي وكالة عين مليلة أم البواقي-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015-2016، ص 50.

<sup>3</sup> نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007، ص 71.

- التمكين من الاطلاع على الرصيد في الحساب.
- التمكين من إدارة المحفظة المالية.
- القدرة على القيام بمختلف التحويلات المالية بين الحسابات.

تتميز الخدمات المصرفية عبر الأنترنت بمميزات تساعد في نشر الخدمة وتتمثل الأولى بسهولة الوصول والتوفر الدائم، حيث تكون الخدمات متاحة على مدار الساعة وطول أيام الأسبوع، مما يوفر راحة كبيرة للمستخدمين، والثانية في انخفاض التكلفة مقارنة بالخدمات التقليدية مما يعود بالفائدة على المؤسسات المالية<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني

### وسائل الدفع الإلكترونية

أمام التطور الهائل في المجال التكنولوجي الذي أدى إلى تحول جذري في أنظمة الدفع التقليدية نحو وسائل دفع إلكترونية أكثر تطوراً وسرعة وأماناً، أصبحت وسائل الدفع الإلكتروني أحد أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية والمالية، وقد عرفها المشرع الجزائري في نص المادة 06 الفقرة 05 من القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية بأنها كما يلي: "كل وسيلة دفع مرخص بها طبقاً للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة إلكترونية"<sup>2</sup>.

كما عرفها المشرع الجزائري في المادة 74 من القانون رقم 09-23 الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي: "تعتبر وسائل الدفع، كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل، بما في ذلك العملة الإلكترونية"<sup>3</sup>.

تتنوع وسائل الدفع لتشمل عدة أنواع ومن بينها نجد التحويل الإلكتروني والبطاقات البنكية (الفرع أول)، والشيك الإلكتروني والنقود الإلكترونية (الفرع ثاني).

## الفرع الأول

### التحويل الإلكتروني والبطاقات البنكية

أمام التطور السريع للتكنولوجيا المالية، برزت وسائل الدفع الإلكترونية كأدوات أساسية في المعاملات اليومية والتي تتمثل في التحويل المالي الإلكتروني (أولاً)، والبطاقات البنكية (ثانياً).

<sup>1</sup> بلخضر محمد، مشاش عبد الرزاق، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري الافاق والتحديات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة البويرة، 2018-2019، ص 18.

<sup>2</sup> قانون رقم 05-18 مؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، المرجع السابق.

<sup>3</sup> قانون 09-23 مؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، المرجع السابق.

## أولاً: التحويل الإلكتروني

مع إنشاز الأنترنز و تطور التقنيات المصرفية أصبح للتحويل الإلكتروني مكانة هامة في المعاملات المصرفية لما يوفره من وقت و جهد حيث سنترعر عليه فيما يلي:

**1. تعريف التحويل الإلكتروني** يعتبر التحويل المصرفي الإلكتروني عملية مالية يتم من خلالها نقل مبلغ محدد من حساب مصرفي إلى حساب آخر بشكل آلي، ويتم ذلك عبر تسجيل المبلغ المحول في جانب المدين من حساب الشخص الذي قام بالتحويل، وفي جانب الدائن من حساب المستفيد الذي تم تحويل المبلغ إليه<sup>1</sup>.

تعد عملية التحويل المصرفي الإلكتروني أداة فعالة لتداول الأموال المسجلة في الحسابات المصرفية، حيث تعامل هذه الأموال كنقود إلكترونية لا تختلف من الناحية الاقتصادية عن النقود التقليدية إلا في طبيعتها غير المادية، ويمكن أن يتم التحويل المصرفي بين حسابين يمتلكهما نفس الشخص، أو بين حسابات يمتلكها أشخاص مختلفون، كما يمكن أن يتم التحويل داخل نفس المصرف، أو بين فروع مختلفة لنفس المصرف، أو حتى بين مصارف مختلفة، كما تساهم عملية التحويل المصرفي في تسوية الديون دون الحاجة إلى نقل النقود ماديًا، حيث يكفي أن يصدر المدين أمرًا للمصرف بتحويل المبلغ المطلوب إلى حساب الدائن، وبمجرد قيد المبلغ في حساب الدائن عبر نظام المصرف الإلكتروني، يتم إبراء ذمة المدين تجاه الدائن، ويُعتبر نظام التحويل المصرفي الإلكتروني عنصرًا أساسيًا في البنية التحتية للمصارف الحديثة، حيث يتم نقل الأموال الإلكترونية بشكل آمن وسريع بين الحسابات المصرفية بتكلفة منخفضة، بالإضافة إلى السرعة، انخفاض التكلفة، ويتميز هذا النظام بمستوى عالٍ من الأمان، وسهولة الاستخدام، والموثوقية العالية<sup>2</sup>.

## 2. آليات إجراء عملية التحويل المالي الإلكتروني

تتمثل هذه الآليات فيمل يلي:

**أ- الأنترنز المصرفي:** شهد الإنترنت المصرفي انتشارًا واسعًا، حيث استفادت البنوك من إمكانياته في تقديم خدمات البنوك المنزلية مما سمح للعملاء بإجراء المعاملات المالية بسهولة من منازلهم، ونتيجة لذلك اتجهت البنوك إلى التوسع في إنشاء فروع افتراضية عبر الإنترنت بدلًا من الاستثمار في مباني ومقرات مادية جديدة، ويهدف هذا التوجه إلى تمكين العملاء من الوصول إلى الخدمات المصرفية بشكل أسرع وأكثر مرونة، ويوفر المصرف الإلكتروني مجموعة متنوعة من الخدمات، منها على سبيل المثال التحويلات المالية، دفع الفواتير، إدارة الحسابات .... الخ<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نادر عبد العزيز شافي، المرجع السابق، ص 185 .

<sup>2</sup> جفال خولة، ناجح صبرينة، واقع وآفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2019-2020، ص ص 03-31.

<sup>3</sup> عرابة رابح، "دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2012، ص 22.

ب- أجهزة الصراف الآلي: أدت تطورات تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور وسائل متطورة تحل محل الإنسان في تقديم الخدمات المصرفية، حيث تتميز هذه الأجهزة بسرعة الأداء وسهولة الاستخدام، وهي ما تُعرف بالصرافات الآلية.

ج- الدفع عبر الهاتف المحمول: يتيح هذا النظام إمكانية إجراء المدفوعات أو تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، حيث تقوم شركات الاتصالات بتوفير البنية التحتية والتقنيات اللازمة لإرسال أوامر الدفع واستقبال تأكيدات التنفيذ، بينما يتكفل البنك بالأدوار الأخرى، مثل إدارة الحسابات المصرفية المرتبطة بالهاتف، ويشترط لاستخدام هذه الخدمة أن يكون للمستخدم حساب هاتف محمول مسجل لدى أحد البنوك المرخصة لتشغيل النظام، حيث يمكن من خلاله إجراء العمليات المالية المختلفة كالإيداع والسحب والتحويل نيابة عن المستخدم أو مقدم الخدمة<sup>1</sup>.

### 3.3. منافع التحويل المالي الإلكتروني

للتحويل الإلكتروني عدة مزايا نذكر منها:

- تنظيم الدفعات: يضمن التحويل المالي الإلكتروني آلية دفع منظمة وفعالة، حيث يتم اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية في المواعيد المحددة، مما يمنع وجود شكوك حول الوفاء بالالتزامات.
- تسهيل العمل: أتاحت المقاصة الآلية إجراء التحويلات المالية دون الحاجة إلى مراجعة البنك للإيداع مما يسهل العملية، ويزيد من كفاءة النظام للعميل والتاجر على حد سواء.
- السلامة والأمان: قللت المقاصة الآلية من المخاطر المرتبطة بالتحويلات التقليدية، مثل سرقة الشيكات الورقية، أو نقل الأموال النقدية مما يعزز الأمان في المعاملات المالية.
- تحسين التدفق: النقدي ساهمت التحويلات المالية الإلكترونية في تعزيز الموثوقية وسرعة حركة الأموال.
- تقليل الأعمال: الورقية خفض النظام الاعتماد على المستندات الورقية مثل الشيكات والنماذج التقليدية.
- توفير المصاريف: أدى نظام المقاصة الآلية إلى خفض تكاليف إدارة عمليات المقاصة.
- زيادة رضا العملاء: أسهمت سرعة التحويلات الإلكترونية وانخفاض تكلفتها في تعزيز رضا الزبائن<sup>2</sup>.

### ثانياً: البطاقات البنكية

تعتبر البطاقات البنكية من بين أهم وسائل الدفع الحديثة حيث تساهم بشكل كبير في التقليل من استعمال النقد وستعرف عليها فيما يلي:

<sup>1</sup> زحوفي نور الدين، زمالة عمر، "التحويل المالي الإلكتروني البيات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 01، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص 258.

<sup>2</sup> جفال خولة، ناجح صبرينة، المرجع السابق، ص 30-31.

**1. تعريف البطاقات البنكية:** تعرف البطاقة البنكية بأنها بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الدولية، وتمنح للأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية، تعد هذه البطاقات واحدة من أبرز الخدمات المصرفية الحديثة، حيث تتيح لحاملها الحصول على ائتمان مجاني لفترة محددة يتفق عليها مع البنك، ويتم سداد هذا الائتمان بعد انتهاء المدة المتفق عليها ومن محتويات هذه البطاقة اسم المتعامل، عنوانه، رقم حسابه، رقم تمييزها عن البطاقات الأخرى<sup>1</sup>.

**2. أطراف البطاقات البنكية:** تعتمد بطاقات الدفع الإلكتروني على وجود ثلاثة أطراف رئيسية، يرتبط كل طرف مع الآخر بعقد مستقل ضمن عملية بنكية واحدة، مما يترتب عليه التزامات على عاتق كل طرف من هذه الأطراف.

**أ. حامل البطاقة:** هو الشخص الذي يتقدم بطلب الحصول على البطاقة ويتم الموافقة عليه من قبل البنك المصدر للبطاقة حيث يسمح له باستخدام البطاقة لإجراء المشتريات أو الحصول على الخدمات من التجار، أو السحب النقدي من البنوك أو الأجهزة المصممة لهذا الغرض.

**ب. التاجر:** هو الجهة التي تقبل استخدام البطاقة كوسيلة للدفع مقابل عمليات البيع أو تقديم الخدمات، وذلك بناءً على الاتفاق المبرم مع بنك التاجر ويتضمن هذا الاتفاق الشروط والإجراءات المتبعة في التعامل مع بطاقات الدفع الإلكتروني.

**ج. مصدر البطاقة:** هو البنك أو المؤسسة المالية المتخصصة التي تصدر البطاقة، يقوم البنك بطلب الولوج إلى نظام المعاملات عبر البطاقة مقابل دفع عمولة، مما يجعله عضوًا في المنظمة العالمية المصدرة للبطاقة، عند حصول البنك على الترخيص اللازم، يطلق عليه اسم "البنك المرخص" أو "البنك المالك" إذا كان للبنك فروع، فإن معاملات الفروع تتم من خلال البنك المالك المرخص له<sup>2</sup>.

### 3. أنواع البطاقات البنكية

**أ- البطاقات من حيث الاستخدام:** وتتمثل في:

- بطاقة الائتمان: تُعرف هذه البطاقة باسم "بطاقة الائتمان المتجدد" أو "بطاقة الإقراض والتسديد"، وهي تمنح حاملها القدرة على الحصول على ائتمان (قرض)، تعمل هذه البطاقة وفق مبدأ عدم الدفع المسبق لمصدر البطاقة، حيث تستخدم كأداة للدفع والائتمان في نفس الوقت، تتيح هذه البطاقة لحاملها شراء السلع والخدمات بشكل مؤجل لفترة محددة، على أن يتم تسديد قيمتها لاحقًا، بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب فائدة مالية على المبالغ التي يتجاوزها العميل في كشف الحساب، حيث تعتبر هذه المبالغ بمثابة قرض مقدم من الجهة المصدرة للبطاقة<sup>3</sup>.

- بطاقة السحب: تمكن هذه البطاقة صاحبها من سحب أمواله في حسابه البنكي على مدار الساعة وطول أيام الأسبوع ويتم ذلك عن طريق أجهزة السحب المخصصة لذلك المتمثلة في

1 نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المرجع السابق، ص 44.

2 باطلي غنية، وسائل الدفع الإلكترونية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2018، الجزائر، ص 140.

3 توايمة ديانة ملاك، دور البطاقة البنكية في تعزيز التجارة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي، قالمة، 2021-2022، ص ص 22-23.

الموزعات الآلية للأوراق والشبابيك الآلية للأوراق دون الحاجة الى التقيد بالمواعيد الرسمية لعمل البنك<sup>1</sup>.

### ب- البطاقة حسب المزايا وتتمثل في:

- البطاقة العادية: تعتبر بطاقة ائتمانية ذات حد منخفض تمنح لجميع العملاء الذين يستوفون الشروط الأساسية المطلوبة من طرف البنك حيث أن هذه البطاقة توفر جميع الخدمات المعتمدة من شبكة فيزا كالسحب من الشبابيك أو الدفع عند التجار المسجلين مع الشبكة.

-البطاقة الذهبية: هي بطاقة ذات حد ائتماني عالي ولا تمنح الا للعملاء الذين يستوفون شروط خاصة بهذه البطاقة المتمثلة في القدرات المالية العالية، حيث أنها تختلف عن البطاقة العادية وذلك من خلال رسوم الاشتراك الشهرية المرتفعة مقارنة بالبطاقة العادية واللون الذهبي الموضوع عليها<sup>2</sup>.

ج-البطاقات الائتمانية حسب الجهة المصدرة لها: تصدر البطاقات البنكية من قبل مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية، ومن أبرزها:

-بطاقة فيزا: VISA CARD تعتبر أكبر شركة دولية متخصصة في إصدار البطاقات الائتمانية، يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1958.

-ماستر كارد: MASTER CARD تُعد ثاني أكبر شركة دولية في مجال إصدار البطاقات الائتمانية، ويقع مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية، تُقبل بطاقتها في أكثر من 9.4 مليون منفذ بيع حول العالم، وقد تم استخدامها لتسوية معاملات تجاوزت قيمتها 200 مليون دولار.

-أمركان إكسبريس: AMERICAN EXPRESS تصنف بطاقات إكسبريس إلى عدة فئات حسب مستوى الملاءة المالية للعملاء تشمل ما يلي:

- إكسبريس الخضراء: تمنح للعملاء الذين يتمتعون بملاءة مالية عادية.
- إكسبريس الذهبية: تتميز بتسهيلات ائتمانية غير محدودة، وتمنح للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية.
- إكسبريس الماسية: تصدر لحاملها بعد التأكد من امتلاكه ملاءة مالية استثنائية (ماسية)، ولا يشترط أن يكون حاملها قد فتح حسابًا لدى الجهة المصدرة<sup>3</sup>.

د-البطاقات الذكية: هي بطاقات مزودة بمعالج لمعالجة البيانات وشريحة ذاكرة لتخزين المعلومات، كما تتميز بمواصفات إلكترونية متطورة تجعل من الصعب التلاعب بها أو اختراقها، على عكس البطاقات التقليدية، لا تحتوي هذه البطاقات على أرقام بارزة أو شريط مغناطيسي، بل تعتمد على شريحة إلكترونية صغيرة موضوعة على يسار البطاقة، وتحتوي هذه الشريحة على جميع المعلومات

<sup>1</sup> قمرأوي حفيظة المرجع السابق، ص 258.

<sup>2</sup> ديدوش هاجرة، أثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمة المصرفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه - دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية -، تخصص إدارة مالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2022، ص ص 116-117.

<sup>3</sup> جفال خولة، ناجح صبرينة، المرجع السابق، ص 33.

المالية والشخصية لحامل البطاقة، ولا يمكن الوصول إليها إلا من قبل البنك المُصدر، كما تتضمن الشريحة توقيعا إلكترونيا لحامل البطاقة، مما يجعل تزويرها أو التلاعب بها شبه مستحيل.

تتميز البطاقة الذكية بسعة تخزين كبيرة تصل إلى حوالي 16 كيلوبايت، مقارنةً بالبطاقة المغنطة التي لا تتجاوز سعتها 200 بايت، هذه السعة الكبيرة تتيح تخزين بيانات إضافية، مثل المتغيرات البيومترية لصاحب البطاقة، وهو ما يُعرف بنظام المدخل البيومتري (البيولوجي)<sup>1</sup>.

#### 4. مزايا وعيوب البطاقات البنكية

تتمتع البطاقات البنكية كغيرها من وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى بإيجابيات وسلبيات نبيها فيما يلي:

##### أ- مزايا البطاقات البنكية

##### بالنسبة لحاملها:

تمنح البطاقة البنكية لحاملها مجموعة من المزايا التي تسهل التعاملات المالية، وتضمن الأمان والكفاءة، ومن أبرزها:

- إمكانية استخدام البطاقة على مدار الساعة (24/7) دون قيود زمنية.
- إمكانية الاستخدام في أي مكان يقبل فيه هذا النوع من البطاقات، محليا أو دوليا.
- سهولة إجراء المعاملات المالية بسرعة وفعالية مقارنة بالوسائل التقليدية.
- الأمان حيث ترتبط البطاقة برمز سري يطلب إدخاله في كل عملية، مما يمنع الاستخدام الغير مصرح به.
- تقلل البطاقة من مخاطر السرقة أو فقدان أو التزوير، التي يصعب تتبعها عند التعامل بالنقود السائلة.
- تقليل الحاجة إلى حمل مبالغ نقدية كبيرة لتسديد المشتريات أو الخدمات.
- تجنب إجراء التصريح بالعملات عند السفر للخارج، حيث يمكن استخدام ضمن الحدود المسموح بها حسب الرصيد البنكي دون الحاجة إلى نقل الأموال ماديا.
- إمكانية إتمام العمليات المالية عن بعد عبر الهاتف أو الأنترنت بتوفير بيانات البطاقة دون الحاجة إلى التواجد الفعلي في مكان المعاملة<sup>2</sup>.

##### - بالنسبة للتاجر:

- تساعد البطاقة على استقطاب عملاء ذوي قدرة شرائية عالية وثقافة مالية متطورة، مما يعزز حجم المبيعات وسعة المتجر.
- الحد من الحاجة إلى الاحتفاظ بمبالغ مالية كبيرة داخل المتجر، مما يقلل من مخاطر السرقة أو التلف.

<sup>1</sup> رفاف لخضر، بطاقة الانتماء والالتزام الناشئة عنها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016، ص 41.  
<sup>2</sup> بورايو هاجر أمينة، "واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر - دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية- مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جامعة البليدة 02، 2018، ص 371.

- بمجرد تقديم المستندات المصرفية بشكل صحيح، يتم ضمان حصول التاجر على مستحقاته المالية دون تأخير أو تعقيد.
- تفوق نظام البيع بالبطاقة على التقسيط المباشر بسبب انخفاض التكاليف الإدارية وضمان تسديد المدفوعات من قبل البنك المصدر للبطاقة.
- القضاء على عمليات السرقات أو التلاعب التي قد يقوم بها بعض المحاسبين أو العمال في المحلات، حيث أن التعامل بالبطاقة يلغي الحاجة إلى التعامل المادي بالنقود، مما يحد من فرص الاحتيال.
- **بالنسبة لمصدر البطاقة:**
- حصول البنك على نسبة من قيمة كل معاملة التي تتم بالبطاقة.
- يعد شكلا من أشكال الإشهار.
- يعطي هذا النظام عائدات مالية للبنك.
- تعزيز الولاء والسمعة حيث يصبح حاملو البطاقة زبائن دائمين للبنك.
- تعزيز السيولة حيث أن استخدام البطاقة تبقى الأموال ضمن النظام المصرفي مما يزيد من ودائع البنك ويحسن سيولته<sup>1</sup>.

#### ب- عيوب البطاقات البنكية

- **بالنسبة لحاملها:**
- إساءة استخدامها من قبل حاملها عبر شراء سلع غير ضرورية تتجاوز الحدود المالية المسموح بها، مما لا يتناسب مع دخله أو رصيده المتاح.
- ارتفاع نسبة الفوائد على القروض، خاصة في حال التأخر عن سداد المبالغ المستحقة.
- يظل حامل البطاقة مسؤولاً عن تسديد قيمة مشترياته حتى في حال فقدان البطاقة أو سرقتها
- تقييد خيارات الشراء حيث تقييد البطاقة حاملها بالشراء من المتاجر المتعاقد معها فقط، مما يحد من مقارنة الأسعار أو التحقق من جودة السلع قبل الشراء.
- خطر السرقة أو الضياع حيث تعد البطاقة الانتمانية عرضة للسرقة والضياع، مما قد يؤدي إلى استغلالها بشكل غير قانوني من قبل أي شخص يعثر عليها<sup>2</sup>.
- **بالنسبة للتاجر:**
- مخاطر مالية ناتجة عن إهمال التاجر في التحقق من معايير البطاقة، حيث أن التاجر قد يتعرض لخسائر مالية كبيرة إذ يلتزم بالتدقيق في صلاحيات البطاقة، أو مطابقة توقيع حاملها، أو عدم الحصول على موافقة الجهة المصدرة عند تجاوز العميل للحد الائتماني المسموح به.

<sup>1</sup> جميل أحمد، رشام كهينة، "بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 00، جامعة خميس مليانة، البويرة، 2009، ص 111.

<sup>2</sup> حدد فخر الدين، بالموشي علي، مفيد عبد اللاوي، "البطاقات الائتمانية بين الحكم الشرعي والواقع المصرفي -المصارف الجزائرية نموذجاً-"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص 224.

- تعثر البنوك في الوفاء بالتزاماتها تجاه حاملي البطاقة، حتى ولو كان التعثر مؤقتاً، فإن عدم قدرة البنوك على تسديد مستحقات حاملي البطاقات قد يؤدي إلى إفلاس المحلات التجارية التي تعتمد بشكل رئيسي على مدفوعات الزبائن عبر هذه البطاقات، حيث تشكل هذه المدفوعات مصدراً حيوياً لتدفق السيولة النقدية لتلك المحلات<sup>1</sup>.
- بالنسبة لمصدر البطاقة:
- عدم احتفاظ البنوك برأس مالي كافي لتغطية عمليات السحب النقدي والاقتراض على بطاقات السفر والترفيه في الحالات الطارئة مما يعرض سيولة البنوك التجارية للخطر، لذلك اقترح بعض المنظمين الماليين في أمريكا فرض احتياطي إلزامي للبنوك مقابل الجزء الغير مستخدم من الحدود الائتمانية لبطاقات العملاء.
- قد لا يستخدم بعض حاملي البطاقات ائتمانهم لفترات طويلة، مما يحول البطاقات الغير النشطة إلى عبء إضافي على البنوك بسبب التكاليف التشغيلية المرتبطة بها.
- يؤدي تعدد أساليب الاحتيال والتزوير على البطاقات، مثل استخدامها لإنشاء إيصالات مزورة متعددة، إلى خسائر مالية كبيرة تتحملها البنوك<sup>2</sup>.

## الفرع الثاني

### الشبك الإلكتروني والنقود الإلكترونية

لقد أثرت موجة المد الإلكتروني على الأدوات التقليدية ما جعل الشيكات والعملات الورقية عاجزة على مواكبة هذا التطور مما دفع الى إيجاد وسائل أخرى أكثر مرونة تلبي متطلبات البيئة الرقمية من بينها الشيك الإلكتروني (أولاً)، والنقود الإلكترونية (ثانياً).

#### أولاً: الشيك الإلكتروني

يعتبر الشيك الإلكتروني امتداد للشيك التقليدي ويعتبر من بين الوسائل المستحدثة للدفع الإلكتروني في إطار الرؤية التي انتهجتها الدولة لعصرنة القطاع المصرفي في البلاد حيث سنتعرف عليه من خلال ما يلي:

#### 1- تعريف الشيك الإلكتروني

لم يعرف المشرع الجزائري بصفة صريحة الشيك الإلكتروني ولهذا نعود للتعريف الفقهي حيث ذهب البعض إلى تعريفه أنه عبارة عن رسالة بمثابة وثيقة تحتوي على جميع البيانات المضمنة في الشيك الورقي التقليدي، يتم تحريرها من قبل أحد أطراف العلاقة وإرسالها إلى الطرف الآخر عبر البريد الإلكتروني، وتتميز هذه الرسالة بأن جميع التوقعات التي تتضمنها هي توقعات إلكترونية، مما يجعلها تتمتع بنفس القوة القانونية للشيك الورقي في الدول التي تعترف بالتوقيع الإلكتروني كبديل معتمد للتوقيع اليدوي، وتُمنح الحجية الكاملة في الإثبات.

<sup>1</sup> حدد فخر الدين، بالموشي علي، مفيد عبد اللاوي، المرجع السابق، ص 225.  
<sup>2</sup> زهران أمال، الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية، مكتبة فهد الوطنية، جدة، 2009، ص 112.

من أبرز مميزات هذه التقنية أنها لا تتطلب أن يكون كلا الطرفين (المُرسل والمستلم) يمتلكان حسابات في نفس البنك الذي يتولى عملية المقاصة، فقد أتاح ظهور نظام المقاصة الآلية إمكانية إجراء المقاصة بين البنوك المختلفة، مما يسهل المعاملات المالية ويقلل من التعقيدات المرتبطة بالتحويلات البنكية التقليدية<sup>1</sup>.

يتضمن الشيك الإلكتروني المعلومات التالية: رقم الشيك، اسم الدافع، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، التوقيع الإلكتروني للدافع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية<sup>2</sup>.

## 2- إجراءات استخدام الشيك الإلكتروني

لاستخدام الشيك الإلكتروني يستوجب اتباع الخطوات الآتية:

- يجب على المشتري القيام بالاشتراك لدى المصرف الذي بحيث يقوم بفتح حساب جاري فيه، كما يتم تسجيل التوقيع الإلكتروني الخاص به في قاعدة بيانات المصرف.
- يجب على البائع بالاشتراك لدى نفس الجهة وفتح حساب جاري خاص به إلى جانب تسجيل التوقيع الإلكتروني الخاص به في قاعدة بيانات ذلك المصرف.
- اختيار المشتري للسلعة التي يرغب في شرائها والسعر مع تحديد الوسيلة التي ستستعمل في الدفع.
- قيام المشتري بتحرير الشيك الإلكتروني مع التوقيع عليه إلكترونياً على أن يكون هذا التوقيع مشفراً ثم يقوم بإرساله إلى البريد الإلكتروني الخاص بالبائع.
- استلام البائع الشيك الإلكتروني في بريده الإلكتروني ثم يقوم بالتوقيع عليه إلكترونياً ثم يرسله إلى المصرف الذي يقوم بعملية المقاصة.
- يقوم المصرف بالتدقيق في التوقيعات الإلكترونية والتحقق من وجود الأرصدة ثم يقوم بإنقاص المبلغ من حساب المشتري وإرساله إلى حساب البائع ثم إشعار كل من البائع والمشتري بإتمام العملية<sup>3</sup>.

## 3- مميزات الشيك الإلكتروني: تتمثل أهم هذه المميزات فيما يلي:

- مع التطور الحاصل في الخدمات المصرفية أصبح لا يستلزم على البائع والمشتري امتلاك الحسابات البنكية في نفس المصرف، وكل هذا بفضل نظام المقاصة الآلية حيث أصبح بإمكان البنوك القيام بإجراءات المقاصة فيما بينها بعيداً عن الإجراءات اليدوية.
- أسرع وأكثر أماناً مقارنة بالشيكات التجارية.
- تمكين العملاء من الشراء بسهولة عبر الحسابات التجارية.

<sup>1</sup> أبو فروة محمود احمد، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د م ن، 2009، ص 50-51.

<sup>2</sup> بلعياش ميادة، المرجع السابق، ص 58.

<sup>3</sup> خلاف محمد أمين، كافي إسماعيل أسامة، البنوك الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الشركات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018، ص 68.

- خفض التكاليف الإدارية عن طريق معالجة أسرع وتقليل الاعتماد على الأوراق والطباعة.
- تعزيز الكفاءة المالية للشركات والمؤسسات المالية.
- التمكين من خفض الوقت والجهد في عمليات الدفع والمحاسبة للعملاء.
- تعزيز الشفافية المعلوماتية للعميل<sup>1</sup>.

### ثانياً: النقود الإلكترونية

تعتبر النقود الإلكترونية من بين أهم وسائل الدفع الحديثة حيث سنتطرق إليها فيما يلي:

#### 1- تعريف النقود الإلكترونية:

تعرف النقود الإلكترونية بأنها قيمة نقدية يتم تخزينها إلكترونياً في شكل بيانات مشفرة، على عكس النقود القانونية التقليدية، يتم حفظ هذه القيمة على وسائل إلكترونية متنوعة، مثل البطاقات البلاستيكية أو ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.

تنقسم النقود الإلكترونية إلى نوعين رئيسيين: النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد، التي تسمح بانتقال القيمة مباشرة من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى طرف ثالث كوسيط، والنقود الإلكترونية غير المتجانسة، حيث يقوم كل مصدر بإنشاء وإصدار نقود إلكترونية ذات خصائص وقيم مختلفة، مما يؤثر على تنوع السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها باستخدامها، بالإضافة إلى ذلك، تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظراً لخفة وزنها وصغر حجمها، مما يجعلها أكثر عملية فعالية مقارنة بالنقود العادية<sup>2</sup>.

#### 2- تقسيمات النقود الإلكترونية. يوجد تقسيمات للنقود الإلكترونية أهمها ما يلي:

أ- النقود الإلكترونية قابلة للتعرف عليها: تتميز هذه النقود باحتوائها على معلومات تعريفية عن الشخص الذي قام بسحبها من المصرف في بداية المعاملة، وعلى عكس النقود الإلكترونية المجهولة، يمكن تتبع حركة هذه الأموال داخل النظام الإلكتروني، بشكل مشابه لآلية عمل بطاقات الائتمان، حيث يتم تسجيل كل عملية تحويل أو إنفاق، وتستمر هذه الرقابة حتى يتم إتلاف النقود أو إنهاء صلاحيتها في نهاية دورة حياتها.

ب- نقود إلكترونية غير اسمية مغلقة الهوية: تتميز بكونها مجهولة الهوية، حيث تُستخدم بشكل مشابه للأوراق النقدية العادية من حيث عدم ربطها بهوية مستخدمها، فلا تترك أي أثر يُظهر هوية الشخص الذي نقلها أو الذي استلمها.

كما يمكن النقود الإلكترونية حسب أسلوب التعامل بها حيث نميز بين:

<sup>1</sup> خلاف محمد أمين، المرجع السابق، ص 68.

<sup>2</sup> نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المرجع السابق، ص ص 82- 83.

أ- نقود الكترونية عن طريق الشبكة: وهي نقود رقمية يتم سحبها أولاً من بنك أو مؤسسة مالية، ثم تُخزن على وسيط إلكتروني داخل جهاز الحاسوب الشخصي، وبمجرد النقر على فأرة الحاسوب، يتم إرسال هذه النقود عبر الإنترنت إلى المستفيد، مع ضمان أعلى مستويات الأمان والسرية، فهي نقود حقيقية لكنها غير ملموسة، أي رقمية وليست مادية.

ب- النقود الإلكترونية خارج الشبكة: في هذا النوع، تتم المعاملات دون الحاجة إلى الاتصال المباشر بالمصدر، وعادةً ما تكون على شكل بطاقة يمتلكها المستخدم، تحتوي على شاشة تعرض الرصيد المتبقي بعد كل عملية شراء، ومع ذلك فإن هذا النوع يواجه تحديات أمنية أكبر، خاصة فيما يتعلق بمخاطر الإنفاق المزدوج حيث يمكن محاولة استخدام نفس الرصيد أكثر من مرة قبل تحديث النظام<sup>1</sup>.

### 3. خصائص النقود الإلكترونية تتميز النقود الإلكترونية بالخصائص التالية:

- النقود الإلكترونية تمثل قيمة نقدية فعلية: أي أنها تتكون من وحدات نقدية ذات قيمة مالية محددة، مثل مائة دينار أو ألف دولار، وبناءً على ذلك، لا تُعتبر بطاقات الاتصال التليفونية من فئة النقود الإلكترونية، حيث أن القيمة المخزنة عليها تمثل وحدات اتصال وليست قيمة نقدية يمكن استخدامها لشراء السلع والخدمات، وبالمثل فإن البطاقات الغذائية (الكوبونات) حتى لو تم تخزينها إلكترونياً على بطاقات، لا تعد نقوداً إلكترونية، لأن القيمة المسجلة عليها ليست نقدية بل عينية، تمنح حاملها الحق في الحصول على وجبة غذائية أو أكثر وفقاً للقيمة المحددة على البطاقة.

- القبول الواسع في التعاملات: تتميز النقود الإلكترونية بقبولها الواسع في التعاملات من قبل الأفراد والمؤسسات بما يتجاوز الجهة التي أصدرتها، لذلك يجب ألا يقتصر استخدامها على مجموعة محددة من الأشخاص لفترة زمنية معينة أو ضمن نطاق جغرافي محدد.

- النقود الإلكترونية غير مرتبطة بحساب بنكي: يتميز هذا العنصر بأهمية كبيرة في تمييز النقود الإلكترونية عن وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى، حيث أن النقود الإلكترونية لا تعتمد على وجود أرصدة في حسابات بنكية على عكس البطاقات الإلكترونية المرتبطة بحسابات بنكية، مثل بطاقات الخصم أو الائتمان، والتي تتيح لحاملها دفع ثمن السلع والخدمات مقابل عمولة تدفع للبنك فالنقود الإلكترونية تشبه إلى حد ما الشيكات السياحية، التي تمثل استحقاقاً حراً أو عالمياً على بنك أو مؤسسة مالية معينة، دون أن تكون مرتبطة بحساب خاص.

- النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد: حيث يتم نقلها مباشرة من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث (مثل الجهة المصدرة) لتسهيل عملية التبادل، وهذا ما يجعلها أداة دفع مباشرة وفعالة.

- النقود الإلكترونية ليست متجانسة: تختلف النقود الإلكترونية من حيث القيمة والاستخدام وفقاً للجهة المصدرة، فقد تتنوع في قيمتها وفي عدد السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدامها وبالتالي، فهي ليست متماثلة أو متجانسة بل تعتمد على سياسات وإصدارات الجهة التي تقدمها.

<sup>1</sup> بوعافية الرشيد، "دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المركز الجامعي تيبازة، العدد 02، سبتمبر 2014، ص ص 113-114.

- سهولة الحمل: تتميز النقود الإلكترونية بخفة وزنها وصغر حجمها مما يجعلها أكثر عملية من النقود العادية، فهي تتيح للأفراد التخلص من عبء حمل كميات كبيرة من النقود لشراء سلع وخدمات صغيرة القيمة، مثل الصحف أو المشروبات أو الوجبات الخفيفة.

- وجود مخاطر الأخطاء البشرية والتكنولوجية: تُعتبر النقود الإلكترونية نتاجًا للتقدم التكنولوجي، وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة التي توفرها من حيث الراحة والرفاهية، إلا أنها تظل عرضة للأعطال التكنولوجية والأخطاء البشرية وقد يتسبب ذلك في مشاكل كبيرة، خاصة في ظل نقص الكوادر المدربة ذات الخبرة الكافية لإدارة المخاطر المرتبطة بهذه التقنيات الحديثة، وتزداد هذه المخاطر في التعاملات عبر الأنترنت، وعلى النقيض من ذلك، تتميز النقود العادية بوضوحها وقلة الأخطاء الناتجة عن استخدامها<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني

### متطلبات الصيرفة الإلكترونية

شهد العصر الحالي تحولات جذرية في مختلف المجالات، ومن أبرزها القطاع المصرفي الذي اتجه نحو التكنولوجيا لمواكبة متطلبات العصر حيث أصبحت الصيرفة الإلكترونية إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية، وقد ظهرت البنوك الإلكترونية كنتاج طبيعي لهذا التطور، حيث استطاعت أن توفر خدمات مالية متكاملة عبر المنصات الرقمية دون الحاجة إلى الوجود المادي للفروع التقليدية، إلا أن نجاح هذه البنوك لم يأت من الفراغ، بل اعتمد على مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تشكل الدعائم الرئيسية لبنائها واستمراريتها، ولتبيان هذه المتطلبات يجب تحديد مستويات البنوك الإلكترونية وما يميزها عن نظيرتها التقليدية (المطلب الأول)، ولتحقيق نجاعة الصيرفة الإلكترونية يجب توفر مجموعة من العوامل (المطلب الثاني).

### المطلب الأول

#### مستويات البنوك الإلكترونية وتمييزها عن البنوك التقليدية

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي شمل كافة القطاعات، برز التطور التكنولوجي في المجال المصرفي كأحد أبرز مظاهر هذا التطور حيث انتقلت البنوك من طريقة العمل التقليدية إلى البنوك الإلكترونية التي تقدم خدماتها بطريقة إلكترونية حيث أصبحت تقدم خدمات مالية وتجارية واستشارية متكاملة وأصبحت اليوم المؤسسات والشركات وحتى الأفراد يعتمدونها من أجل الاستفادة من خدمات مثل التحويل الإلكتروني، إدارة الحسابات، والدفع الإلكتروني وغيرها من الخدمات التي توفر السرعة والدقة والمرونة وفي هذا السياق يجب تبيان مستويات الصيرفة الإلكترونية (الفرع الأول)، والتمييز بين البنوك الإلكترونية والبنوك التقليدية (الفرع الثاني).

<sup>1</sup> دمان ذبيح محمد، "النقود الإلكترونية ماهيتها مزاياها ومخاطرها" «مجلة الشريعة والاقتصاد»، المجلد 10، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 01، جوان 2021، صص 140-142

## الفرع الأول

## مستويات الصيرفة الإلكترونية

أدى التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى إحداث نقلة نوعية في مجال المعاملات البنكية، حيث ظهرت الصيرفة الإلكترونية كأداة فعالة لتسهيل العمليات المالية وتقديم خدمة مصرفية احترافية عبر الأنترنت عبر مستويات مختلفة، وتتمثل مستويات الصيرفة الإلكترونية في الموقع المعلوماتي (أولاً)، الموقع التفاعلي (ثانياً)، الموقع التبادلي (ثالثاً).

## أولاً: الموقع المعلوماتي

يعد الموقع المعلوماتي المستوى الأساسي للخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث يقدم البنك من خلاله معلومات عن منتجاته وبرامجه وخدماته المصرفية المختلفة ويمثل الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني للبنك<sup>1</sup>.

## ثانياً: الموقع التفاعلي

يتيح هذا الموقع تفاعلاً محدداً بين البنك وعملائه، مثل التواصل عبر البريد الإلكتروني أو ملء النماذج والطلبات عبر الأنترنت أو تحديث بيانات الحسابات والقيود<sup>2</sup>.

## ثالثاً: الموقع التبادلي

هو المستوى الذي يمارس فيه المصرف أنشطته وخدماته في بيئة الكترونية وبالتالي يستطيع العميل هنا إجراء مجموعة من الخدمات التالية:

- مراجعة الحسابات: يمكن للعميل مراجعة رصيده وآخر العمليات المصرفية في أي وقت، كما يتاح له فتح حسابات جديدة باستخدام بطاقات الائتمان.
- تحويل المدخرات: تتيح هذه الخدمة نقل الأموال بين الحسابات حيث تختلف سرعة التنفيذ من مصرف لآخر، فهناك من ينفذها فوراً وهناك من يستغرق بعض الوقت.
- دفع الفواتير: يمكن للعميل دفع الفواتير عبر الموقع الإلكتروني للمصرف مع مراعاة أن بعض المصارف تفرض رسوماً على هذه الخدمة بينما أخرى تقدمها مجاناً.
- الحصول على قروض: يوفر المصرف خدمة تقديم القروض عبر موقعه مباشرة، كما يسمح للعميل بمقارنة أسعار الفائدة مع المصارف الأخرى من خلال المنصة ذاتها.
- ملء طلب الحصول على بطاقة الائتمان: يمكن للعميل أن يقوم بطلب بطاقة الائتمان دون أن ينتقل إلى المصرف، كما يمكنه أن يقارن أسعار الفائدة والرسوم مع المصارف الأخرى، كما يمكن تجديدها بعد انتهاء صلاحيتها مباشرة.

<sup>1</sup> خلوط فوزية، المرجع السابق، ص 23.

<sup>2</sup> بريكة السعيد، شبانة نادية، البنوك الإلكترونية الواقع والافاق، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2016، ص 77.

- الفواتير الإلكترونية: هو نظام يسمح للعميل بتلقي فواتيره عبر الأنترنت، والمعلومات المطلوبة تكون مطبوعة على الفاتورة، ويتم تسديد قيمتها إلكترونياً من خلال حساب العميل الجاري.
- نظام الإيداع المباشر: يسمح هذا النظام للعميل بإضافة المبالغ التي تصل العميل إلى المصرف الذي يتعامل معه بشكل آلي مثل الأجور، المعاشات، الرواتب، أرباح الأسهم... الخ<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني

### التمييز بين البنوك الإلكترونية والتقليدية

بفضل التطورات التكنولوجية التي شهدتها القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة والتقدم التكنولوجي الحاصل أدى إلى بروز نظام جديد من البنوك يعرف بالبنوك الإلكترونية الذي يعتمد على التقنيات الإلكترونية في تقديم خدماته حيث يتيح هذا النظام للعملاء إجراء مختلف العمليات البنكية دون الحاجة إلى التنقل إلى البنك وعلى نقيض ذلك نجد البنوك التقليدية ما تزال تقدم خدماتها بطريقة تقليدية حيث ما تزال تعتمد على الوجود المادي من خلال شبكة فروع منتشرة وتقدم خدماتها في إطار زمني ومكاني محدد لهذا يجب تعريف كل من البنوك التقليدية والإلكترونية (أولاً)، ووظائف كل من البنوك التقليدية والإلكترونية (ثانياً)، ومزايا وعيوب كل من البنوك الإلكترونية والتقليدية (ثالثاً).

#### أولاً: من حيث التعريف

هناك اختلاف جوهري بين كل من البنوك التقليدية والبنوك الإلكترونية حيث سيتم تعريف كل منها فيما يلي:

**1- تعريف البنوك التقليدية:** تعتبر البنوك التقليدية أكبر مكونات الجهاز المصرفي والمالي، ومهمتها الأساسية تتمثل في التوسط بين المودعين والمقترضين فتقبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح القروض للمقترضين، وتختص بمنح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل<sup>2</sup>.

**2- تعريف البنوك الإلكترونية:** حيث عرفه البعض على أنه: " البنك الذي يقدم الخدمات المصرفية عبر الموقع الإلكتروني له على شبكة الإنترنت"، وعرف أيضاً على أنه عبارة عن: "موقع إلكتروني يقدم الخدمات المالية في البيئة الافتراضية"<sup>3</sup>.

#### ثانياً: من حيث الوظائف

حيث سيتم تبيان وظائف كل من البنوك التقليدية والبنوك الحديثة فيما يلي:

<sup>1</sup> بلعياش ميادة، المرجع السابق، ص ص 38-39.

<sup>2</sup> محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 11.

<sup>3</sup> كباهم سامي، "مكانة البنك الإلكتروني في القانون الجزائري"، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، جامعة جيلالي بونعام، خميس مليانة، جوان 2021، ص 45.

## 1- وظائف البنوك التقليدية

- قبول الودائع: تعد هذه الوظيفة من الركائز الأساسية للبنك التجاري نظراً لتأثيرها المباشر على نشاطاته الأخرى، وبالتالي على نجاحه بشكل عام، لذا تولي الإدارة المصرفية اهتماماً بالغاً بهذا الجانب، حيث تقوم بدراسة وتحليل الودائع بانتظام من حيث توزيعها، وحجمها، وفترات استحقاقها.

- منح الائتمان (الإقراض): تأتي هذه الوظيفة في نفس مستوى الأهمية لوظيفة قبول الودائع، وتتمثل في قيام البنك بتقديم القروض باستخدام الأموال المودعة لديه، يمكن أن تكون هذه القروض قصيرة أو طويلة الأجل، بهدف تمكين العملاء من تمويل استثماراتهم أو ضمان استمرارية أعمالهم، كما قد تكون هذه القروض مضمونة بضمانات خاصة، مثل الأصول الثابتة أو المتداولة كالأسهم والسندات<sup>1</sup>.

- مضاعفة النقود تقوم البنوك بهذه الوظيفة من خلال استقبال الودائع الحقيقية أولاً، ثم الشروع في عمليات الإقراض والاقتراض عبر التسجيلات المحاسبية، مثل بيع وشراء صكوك الديون والأصول المدرة للعائد، وتعتمد كفاءة هذه الوظيفة على مدى انتشار الثقافة المصرفية بين الأفراد وتطور النظام المصرفي.

- تقديم خدمات استشارية مالية للمتعاملين، بما في ذلك إعداد الدراسات المالية اللازمة لتحديد حجم التمويل المناسب للمشاريع.

- تنفيذ الخدمات المالية نيابة عن العملاء، مثل إجراء التحويلات النقدية بين الحسابات، وكذلك تحصيل الشيكات والكمبيالات المستحقة لهم.

- تولي مهام أمناء الاستثمار نيابة عن العملاء اللذين يفتقرون إلى الوقت والخبرة الكافية لإدارة استثماراتهم بشكل فعال.

- إتمام عمليات بيع وشراء الأوراق المالية نيابة عن العملاء، تنفيذ عمليات تداول العملات الأجنبية وإجراء التحويلات المالية بالعملات المختلفة<sup>2</sup>.

**2- وظائف البنوك الحديثة :** في ظل الانتشار الواسع للمصارف الإلكترونية وتزايد أهمية الخدمات التي توفرها والمزايا التي تتمتع بها، أصبح التعامل مع هذه المصارف ضرورة ملحة في العصر الحديث، ومع ذلك فإن نطاق استخدام هذه المصارف لا يزال محدوداً، إذ يقتصر على مجموعة من الخدمات دون أن يشمل كافة الأنشطة المصرفية المتاحة، ومن أبرز هذه الخدمات ما يلي :

- الاستعلام عن رصيد الحساب البنكي.
- الحصول على كشف تفصيلي للمعاملات المصرفية.
- تحويل الأموال إلى حسابات مصرفية أخرى، سواء داخل الدولة أو خارجها.

<sup>1</sup> عماري فردوس، التحول الرقمي في البنوك التجارية ودوره في تحسين جودة الخدمات المصرفية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022-2023، ص 13.

<sup>2</sup> جواني صونيا، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2024، ص ص 08-09.

- الاطلاع على معلومات متعلقة بالخدمات التي يقدمها البنك.
- تقديم الإرشادات والتوجيهات المتعلقة بكيفية تنفيذ العمليات المصرفية عبر الوسائط الإلكترونية.
- تسويق وترويج الخدمات المصرفية من خلال الإنترنت.
- توفير معلومات محدثة حول أسعار الفائدة المطبقة على الودائع<sup>1</sup>.

### ثالثاً: من حيث المزايا والعيوب

حيث سيتم التفصيل في مزايا وعيوب كل من البنوك الإلكترونية والبنوك التقليدية في الآتي:

#### 1- مزايا وعيوب البنوك الإلكترونية تتمثل مزايا وعيوب البنوك الإلكترونية في الآتي:

أ- مزايا البنوك الإلكترونية: هناك مجموعة من المميزات تجعل العميل يلجأ الى البنوك الإلكترونية نذكر منها:

- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من المتعاملين: تعد من أبرز مزايا البنوك الإلكترونية إذ تمكنها من الوصول إلى أكبر عدد من العملاء دون قيود زمنية أو مكانية، مع إمكانية التواصل مك البنك بكل أريحية حيث أن البنوك الإلكترونية ألغت جميع القيود الجغرافية بين الدول مما يسمح بتقديم الخدمات البنكية في أي زمان ومكان كما ساهمت في تسهيل عمليات التجارة الإلكترونية.

- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة: تقدم البنوك الإلكترونية مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية، حيث أنها لا تقتصر فقط على الخدمات التقليدية، بل تشمل خدمات نشأة بفعل التجارة الإلكترونية حيث تعتمد بشكل كامل على الأنترنت لما تتميز به العمليات المصرفية من سرعة الأداء<sup>2</sup>.

- تمكن ممارسة البنوك لأنشطتها عبر الأنترنت من تعزيز الميزة التنافسية، وذلك عن طريق تسويق خدماتها المصرفية رقمياً، مما يساهم في تقوية العلاقات مع العملاء وزيادة ولائهم والارتقاء الى مستوى المعاملات الحديثة.

- أدى دخول البنوك العالمية إلى شبكة الأنترنت وما تتمتع به من كفاءة تنافسية عالية إلى إجبار البنوك التقليدية على تبني الخدمات الرقمية وذلك لمواجهة البنوك الأجنبية لخدماتها عبر الحدود، مما دفع العملاء إلى مقارنة الخدمات المتاحة واختيار ما يتناسب مع احتياجاتهم.

- يساهم التحول الرقمي في القطاع المصرفي في تعزيز رأس المال الفكري، وتطوير بنية تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة وجذب الاستثمارات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نادر عبد العزيز شافي، المرجع السابق، ص ص 67-68.

<sup>2</sup> زعاب سهايم، النظام القانوني للبنوك الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، كلية العلوم السياسية والقانونية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019، ص 11.

<sup>3</sup> سعود وسيلة، محمد بن أحمد أسماء، " واقع توجه عينة من البنوك الجزائرية نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية "، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الوادي، 30 سبتمبر 2020، ص 70.

ب- عيوب البنوك الإلكترونية: هناك العديد من العيوب نجدها في المصارف الإلكترونية نذكر منها ما يلي:

- ضعف العلاقة بين البنك والعميل الذي قد يؤدي إلى زيادة احتمال وقوع عمليات النصب.
- صعوبة إدارة السيولة المالية نظراً لإمكانية تحويل العملاء لأي مبالغ مالية عبر الإنترنت من دول مختلفة، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد أو يتسبب في أزمات السيولة.
- مخاطر الأمن والخصوصية حيث يعتمد مستوى الأمان في التعاملات المصرفية الإلكترونية على مدى تمتع مواقع البنوك بالحماية من الاختراقات والهجمات السيبرانية<sup>1</sup>.

2- مزايا وعيوب البنوك التقليدية تتمثل مزايا وعيوب البنوك التقليدية في الآتي:

#### أ- مزايا البنوك التقليدية

- تعد البنوك التجارية مؤسسات رأسمالية تسعى لتحقيق أكبر قدر من الأرباح مع تقليل النفقات إلى أدنى حد ممكن، وذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية، أو إنشاء نقود الودائع وغالباً ما تتخذ هذه البنوك شكل شركات مساهمة سواء كانت مملوكة لأفراد أو المشروعات، كما أن الدولة خاصة الدول النامية تتدخل عادة لمراقبة هذه البنوك والسيطرة على رؤوس أموالها سواء بالمشاركة في ملكيتها أو امتلاكها بشكل مباشر وحتى تأميمها.

- تقوم البنوك التقليدية بتجميع مدخرات العملاء في شكل ودائع، مما يخلق علاقة دائنية ومديونية بين البنك وصاحب الوديعة، وتتيح البنوك لعملائها خيار الاحتفاظ بهذه الأموال كودائع جارية قابلة للسحب عبر الصكوك البنكية أو التحويل إلى طرف ثالث، كما تترتب على البنوك التزامات مالية ناتجة عن قبول الودائع، بما في ذلك السماح بالسحب عليها باستخدام الصكوك<sup>2</sup>.

- من ناحية أخرى تتميز البنوك التقليدية بقدرتها على خلق ودائع جارية جديدة من خلال خلق عمليات الإقراض والاستثمار، والتي تعد جزءاً من عرض النقد في الاقتصاد، بل تشكل النسبة الأكبر من عرض النقد في الدول الصناعية، حيث تؤدي زيادة الودائع إلى ارتفاع كمية النقود المعروضة، حيث هنا يظهر الدور الأساسي للبنوك التقليدية الذي لا يمكن تجاهله، وفي المقابل تقتصر المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى على قبول الودائع دون امتلاك القدرة على التأثير المباشر على عرض النقد<sup>3</sup>.

#### ب- عيوب البنوك التقليدية

- تعرف البنوك التقليدية بفرض رسوم مصرفية مرتفعة مقارنة بالخيارات المصرفية الرقمية، إذ غالباً ما يتحمل العملاء رسوماً شهرية لصيانة الحسابات، ورسومًا على السحب على المكشوف، بالإضافة إلى رسوم إضافية عند استخدام أجهزة الصراف الآلي خارج شبكة البنك، كما أن معدلات

<sup>1</sup> نادر عبد العزيز شافي، المرجع السابق، ص ص 110-111.

<sup>2</sup> عماري فردوس، المرجع السابق، ص 31.

<sup>3</sup> جواني صونيا، المرجع السابق، ص 05.

الفائدة المقدمة على حسابات التوفير وشهادات الإيداع عادة ما تكون منخفضة، ويضاف ذلك إلى التكاليف التشغيلية المرتفعة المرتبطة بإدارة الفروع البنكية.

- ساعات العمل المحدودة للبنوك التقليدية من العوائق التي قد تعيق حصول العملاء على الخدمات المصرفية في الأوقات التي تتجاوز ساعات العمل الرسمية، مما قد يضطرهم للانتظار لفترات طويلة في طوابير خلال أوقات الذروة، وقد تتطلب بعض الإجراءات حجز موعد مسبق، مما يزيد من تعقيد العملية المصرفية.

- كما تواجه البنوك التقليدية تحديات متزايدة في مواكبة التحول الرقمي واعتماد أحدث التقنيات، إذ قد تكون تطبيقاتها للهواتف الذكية ومنصات الإلكترونيات محدودة من حيث سهولة الاستخدام أو من حيث تنوع الميزات مقارنةً بما توفره البنوك الرقمية، علاوة على ذلك يشعر بعض العملاء بأن الطابع الرسمي الذي يميز البنوك التقليدية يفتقر إلى الطابع الشخصي، وهو ما يجعلهم يفضلون التعامل مع البدائل المصرفية الحديثة التي توفر بيئة أكثر مرونة وتفاعلاً<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني

### عوامل نجاح الصيرفة الإلكترونية

أصبح اعتماد البنوك على المعاملات الإلكترونية وتقديم خدمات عبر الأنترنت أمراً لا غنى عنه لضمان بقائها التنافسي، والمحافظة على حصتها السوقية، وتعزيز مكانتها لدى عملائها، وجذب عملاء محتملين جدد، في ظل التطور التكنولوجي المتسارع وتغير توقعات العملاء لم يعد اعتماد المنصات الرقمية مجرد خيار ثانوي بل أصبح حتمية لنجاح المؤسسات المالية، ولكي تحقق البنوك أهدافها لا بد من التركيز على مجموعة من العوامل وتتمثل في الاعتماد على ركائز التحول الرقمي (الفرع الأول)، الاعتماد على جملة من الأنظمة والبرامج (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### الاعتماد على ركائز التحول الرقمي

في ظل التطور التكنولوجي الذي يعيشه العالم أصبح التحول الرقمي أحد أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها البنوك وسنقوم في هذا الفرع بدراسة بتعريف التحول الرقمي (أولاً)، وأهميته (ثانياً)، ومراحل التحول الرقمي (ثالثاً).

### أولاً: تعريف التحول الرقمي

يعرف التحول الرقمي أنه عملية انتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على التقنيات الرقمية في الابتكار للمنتجات والخدمات وكذا طرق التسيير والتسويق في توفير قنوات جديدة للعوائد عبر بناء إستراتيجية رقمية والتي لا يمكن أن تحدث إلا من خلال تقييم للإمكانيات

<sup>1</sup> <https://www.decta.com>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/05/10، على الساعة 11:55.

الرقمية ودراسة لمتطلبات الاستثمار الرقمي في ظل أنشطة التسويق الرقمي مع وجود إرادة للتغيير لدى الإدارة نحو التحول الرقمي<sup>1</sup>.

### ثانياً: أهمية التحول الرقمي

تكمن أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي فيما يلي:

- تحسين كفاءة المصارف: من خلال تعزيز الكفاءات التشغيلية وتطوير العمليات التجارية إلى جانب خفض التكاليف.
- تعزيز الأداء التنظيمي عبر أبعاده المتعددة: يرتبط التحول الرقمي بعدة جوانب منها الابتكار والإنتاجية والأداء المالي والسمعة فضلاً عن تعزيز الميزة التنافسية، حيث يعد التحول الرقمي محركاً رئيسياً للنمو في مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع المصرفي.
- زيادة رضا العملاء وتعزيز ولائهم: حيث يقوم التحول الرقمي على استراتيجية متمحورة حول العميل باستخدام تقنيات متطورة تهدف إلى توسيع قاعدة العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد ويتم ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا لتطوير الخدمات المصرفية، وتلبية احتياجات العملاء بشكل يتيح لهم الوصول إلى الخدمات والمنتجات المصرفية في أي وقت وأي مكان.
- خفض التكاليف والجهد: يؤدي اعتماد المصارف على التحول الرقمي إلى تقليل النفقات وزيادة الربحية وتوفير الوقت.
- توسيع نطاق العمليات المصرفية: تتيح منصات الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية للبنوك فرصة الوصول إلى أسواق أوسع دون الحاجة إلى الاعتماد الكبير على الفروع المادية، كما يمكنها ذلك من التوسع عالمياً ودخول أسواق جديدة وجذب شريحة أكبر من العملاء<sup>2</sup>.

### ثالثاً: مراحل التحول الرقمي

لقد مر التحول الرقمي في البنوك بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:

1. مرحلة الدخول: هذه المرحلة شهدت بداية دمج التكنولوجيا في العمليات المصرفية، حيث ركزت على تطوير حلول للأعمال المصرفية الخلفية مثل معالجة التأخير في إعداد التقارير المالية والمحاسبية، وقد اقتصر دور الإدارات الوسطى والعلوية على مراجعة الحلول المقترحة وتكليفها، بينما كان الهدف الأساسي هو معالجة التحديات التشغيلية في القطاع المصرفي.

2. مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا: في هذه المرحلة، تم توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا ليشمل جميع العاملين في البنك من خلال برامج تدريبية ركزت بشكل كبير على الجانب التقني على حساب

<sup>1</sup> شاوشي خيرة، خلوف زهرة، "التحول الرقمي في الجزائر"، مجلة المحاسبة، التدقيق المالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، أوت 2022، ص18.

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء قطار، دحمان عبد القادر، التحول "الرقمي في البنوك بالإشارة إلى التجربة السعودية"، مجلة المحاسبة، التدقيق المالية، المجلد 05، العدد02، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، 2022، ص ص44-45.

الجانب المعرفي المتعلق بالأعمال، ومثل سابقتها، تميزت هذه المرحلة بغياب التدخل الفعال من الإدارات الوسطى والعليا في عملية التطوير.

3. مرحلة دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمة العملاء: تميزت هذه المرحلة بالتكاليف العالية حيث بدأ اهتمام الإدارات العليا بالتكنولوجيا<sup>1</sup>.

4. مرحلة الضبط أو السيطرة على التكاليف: أدركت البنوك ضرورة التحكم في نفقات التكنولوجيا، فبدأت تعتمد أخصائيين واستشاريين متخصصين لمساعدتها في ترشيد الاستثمارات التكنولوجية وضبط التكاليف.

5. مرحلة اعتبار التكنولوجيا أصل كباقي أصول البنك: في هذه المرحلة، أصبحت التكنولوجيا تعامل كأصل من أصول البنك، مثل أي أصل آخر، مما استدعى ضرورة تحقيق عوائد ملموسة منها، وهنا بدأت مرحلة إدارة التكنولوجيا.

6. مرحلة اعتبار التكنولوجيا عمل ضمن أعمال البنك: تعتبر المرحلة التي بدأت الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا حيث ارتكزت على تفعيل التكنولوجيا داخليا، وضبطها وتسويقها خارجيا<sup>2</sup>.

## الفرع الثاني

### الاعتماد على جملة من الأنظمة والبرامج

مع التحولات الجذرية التي شهدتها القطاع المصرفي أصبحت البنوك الإلكترونية أحد أهم مظاهر هذا التحول وانتقلت من نموذج العمل التقليدي إلى العمل الإلكتروني، حيث أصبحت البنوك تقدم خدماتها عبر الفضاء الرقمي الشيء الذي أتاح للعملاء تنفيذ معاملاتهم بكل سهولة وأمان في أي وقت وأي مكان ومع ذلك فإن تقديم هذه الخدمات يحتاج إلى توفر مجموعة من المتطلبات وتتمثل هذه المتطلبات في البنية التحتية التقنية (أولا)، في التطوير والاستمرارية (ثانيا)، والاعتماد على الكوادر البشرية الكفؤة (ثالثا)، والتفاعل مع متغيرات وسائل والاستراتيجية الفنية والإدارية المالية (رابعا)، والتشريعات الضرورية (خامسا).

#### أولا: البنية التحتية التقنية

تعتبر البنية التحتية التقنية من المتطلبات الأساسية لتطبيق الصيرفة الإلكترونية، كما هي الحال في أي مشروع تقني، ولا يمكن فصل البنية التحتية للصيرفة الإلكترونية عن بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أي دولة حيث تعتمد الصيرفة الإلكترونية على بيئة رقمية قائمة على الأعمال الإلكترونية، وتمثل الشرط الرئيسي لضمان نجاح الأعمال الإلكترونية وضمان دخول امن وسلس إلى العصر الرقمي في جودة خدمات الاتصالات وكفاءة البنية التحتية ووضوح السياسات المنظمة

<sup>1</sup> عماري فردوس، المرجع السابق، ص 17.

<sup>2</sup> بوالعيش نهاد، بوسنة شيماء، دور التحول الرقمي في تحسين العمليات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد الحفيظ بوضال، ميلة، 2023-2024، ص ص 42 42.

لسوق الاتصالات خاصة المتعلقة بتسعير خدمات الانترنت حيث أن توسع الشبكة يعتمد على زيادة عدد المستخدمين، وهو ما يعيق ارتفاع تكلفة الاتصالات مما يشكل أحد أهم التحديات أمام نمو الصيرفة الإلكترونية، كما تعتمد فعالية وسلامة بنية الاتصالات على عدة عوامل وتتمثل في التنظيم الاستثماري السليم، دقة المعايير المطبقة ومواءمتها للمعايير الدولية، كفاءة الإطار القانوني المنظم لعملية الاتصالات، وبقدر ما يتم الالتزام بهذه المعايير والعناصر يتم توفير الدعامة الأساسية لنجاح التجارة الإلكترونية وبناء قاعدة متينة للتعامل مع متطلبات العصر<sup>1</sup>.

أما العنصر الثاني للبنية التقنية فيتمثل في تقنية المعلومات بما تشمله من أجهزة وبرمجيات وحلول تقنية بالإضافة إلى الكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية، وتشكل هذه المكونات الدعامة الأساسية لضمان الوجود والاستمرارية والتطوير في هذا المجال، حيث لم يعد التركيز على الجانب المادي وحده كافياً، بل أصبحت الإستراتيجيات التي توافق التي تتوافق مع متطلبات وسلامة البرامج المطبقة ضرورة ملحة لتعميم التقنية بشكل منظم وفعال وتحقيق الاستخدام الأمثل للوسائل التقنية<sup>2</sup>.

### ثانياً: التطوير والاستمرارية

يتميز العمل المصرفي الإلكتروني بكونه قائماً على التطوير المستمر مما يضمن له الاستمرارية والتفوق على النماذج المصرفية التقليدية ففي عصر يتسم بالتطور المتسارع لا مكان للجمود وانتظار مبادرات الآخرين، إذ أن تحقيق مكانة في القطاع المصرفي يتطلب الابتكار والتنوع<sup>3</sup>.

### ثالثاً: الكوادر البشرية الكفوة

يعتبر وجود الكفاءات البشرية المدربة والقادرة على تنفيذ الأعمال الحديثة المعتمدة على التكنولوجيا شرطاً أساسياً لضمان النجاح والتحول إلى الصيرفة الإلكترونية، ولتحقيق ذلك لا بد من تعزيز برامج التدريب والتأهيل للعاملين في شتى التخصصات بما فيها الجوانب الفنية والمالية والتسويقية والاستشارية والإدارية<sup>4</sup>.

### رابعاً: التفاعل مع متغيرات الوسائل والإستراتيجية الفنية والإدارية المالية

تتمثل في قدرة المؤسسات المالية على التكيف مع المتغيرات التي تطرأ على الوسائل الإستراتيجية، والفنية، والإدارية، والمالية.

<sup>1</sup> عياش زبير، عابسة سمية، "الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة القطاع المصرفي"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 46، جامعة قسنطينة 01، قسنطينة، 2016، ص 344.

<sup>2</sup> بوراس أحمد، بركة السعيد، أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، 2014، ص 164.

<sup>3</sup> بن موسى اعمر، علماوي احمد، "الخدمات المصرفية الإلكترونية بين التحديات ومتطلبات النجاح"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ديسمبر 2022، ص 450.

<sup>4</sup> بلهادي عبد القادر، نزعي عز الدين، "متطلبات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عمالها -دراسة عين البنوك الجزائرية-"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 446.

خامسا: التشريعات الضرورية

لابد من وجود إطار تشريعي يقوم بتنظيم جميع جوانب القطاع المصرفي، فغياب التشريعات يؤدي إلى فقدان الثقة، وعرقله المعاملات المصرفية الإلكترونية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> نجوم قندوز سناء، المرجع السابق، ص 07.

## الفصل الثاني

تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي  
الجزائري

أدى التطور التكنولوجي المتسارع في العقود الأخيرة إلى تغيرات جذرية في مختلف القطاعات ولعل أبرز المستفيدين من هذه التغيرات نجد القطاع المصرفي، حيث ظهرت الصيرفة الإلكترونية كأبرز مظاهر هذا التطور حيث مكنت المؤسسات المالية في العقود الأخيرة من القدرة على تقديم خدماتها عن بعد باستخدام التكنولوجيا المتطورة، سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى التوجه نحو الصيرفة الإلكترونية، استجابة للتغيرات الحاصلة في مجال التكنولوجيا المالية، وسعيًا نحو مواكبة التغيرات المصرفية الحاصلة على الصعيد الدولي، فقد أصبحت الصيرفة الإلكترونية ركيزة أساسية في العمل المصرفي في البنوك الجزائرية لما توفره من جودة في الخدمات وتوفير وقت وجهد، وتقليل الاعتماد على الأساليب التقليدية في العمل المصرفي التي لم تعد تواكب احتياجات العملاء لهذا من خلال هذه الدراسة سنتعرف على مظاهر تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري (المبحث الأول)، وواقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر (المبحث الثاني).

## المبحث الأول

## مظاهر تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري

أدى التطور التكنولوجي المتسارع إلى تغييرات جذرية في مختلف القطاعات، وكان القطاع المصرفي من أبرز المستفيدين من هذه التحوّلات، فقد أصبحت الصيرفة الإلكترونية تمثل ركيزة أساسية في تسيير العمليات المالية، لما توفره من سرعة، و سهولة، وأمان في أداء الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى التنقل نحو فروع البنوك، وفي هذا السياق، سعت الجزائر، كغيرها من الدول إلى إدماج هذه التقنيات الحديثة في المنظومة المصرفية من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، يظهر ذلك في استحداث أجهزة تعمل على تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وإطلاق خدمات مصرفية متنوعة عبر الإنترنت، مثل فتح الحسابات، التحويلات المالية، تسديد الفواتير، والإطلاع على الرصيد وغيرها من العمليات، وواكب هذا التحول تدخل تشريعي وتنظيمي، حيث وضع المشرع الجزائري إطاراً قانونياً لتأطير الصيرفة الإلكترونية، بالإضافة إلى تعليمات بنك الجزائر لتنظيم الخدمات البنكية الرقمية، وعلى هذا الأساس سنبين أجهزة الصيرفة الإلكترونية (المطلب الأول)، ثم سنتعرف على أنظمة الصيرفة الإلكترونية في التشريع الجزائري (المطلب الثاني).

## المطلب الأول

## أجهزة الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري

شهد القطاع المصرفي الجزائري في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً، نتيجة التقدم التكنولوجي المتسارع والسعي نحو تحسين جودة الخدمات المالية وتبسيط المعاملات، وقد شكلت أجهزة الصيرفة الإلكترونية أحد أبرز مظاهر هذا التطور، حيث أصبحت ركناً أساسياً في تحديث الخدمات البنكية، إذ تتيح للعملاء إنجاز معاملاتهم بسرعة وأمان دون الحاجة إلى المرور عبر الفروع التقليدية، وفي هذا السياق، برزت مؤسستان وطنيتان رائدتان في نشر وتطوير حلول الصيرفة الإلكترونية في الجزائر حيث تعمل بشكل دائم لتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن، المتمثلتين في شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك (SATIM) (الفرع الأول)، وشركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS) (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

## شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك (SATIM)

تعد شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM - Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et Monétiques) من أبرز المؤسسات المساهمة في تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي في الجزائر، تأسست هذه الشركة في إطار استراتيجية وطنية تهدف إلى تحديث وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني، وتعزيز الأمان والسرعة في المعاملات المالية بين مختلف الفاعلين في المنظومة البنكية، وتعتبر شركة SATIM

خطوة حيوية نحو تحقيق الشمول المالي والتحول الرقمي في الجزائر، من خلال تحسين تجربة الزبائن وتوسيع نطاق الخدمات البنكية الإلكترونية.

وسنسلط الضوء من خلال هذا الفرع إلى تعريف شركة SATIM (أولاً)، ومهام الشركة (ثانياً)، ثم أهداف الشركة (ثالثاً)، وأهم إنجازاتها (رابعاً).

### أولاً: تعريف شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM

في إطار جهود الدولة الجزائرية على مواكبة التحول المصرفي قامت الدولة الجزائرية بتأسيس شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM، وهي شركة أسهم تأسست في 25 مارس 1955 وتختص هذه الشركة في تطوير الخدمات البنكية عبر تحديث وسائل الدفع، كما تتولى مسؤولية تشغيل أنظمة المدفوعات فيما بين البنوك فيما يخص المعاملات بالبطاقات، وتعمل كذلك على تصميم وتطوير البرامج وتطوير البنوك وتعزيز أدائها، خصوصاً في مجال وسائل الدفع الإلكتروني عبر البطاقات<sup>1</sup>.

لقد ساهم في تأسيس هذه الشركة مجموعة من البنوك المتمثلة في: البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك البركة الجزائري<sup>2</sup>.

### ثانياً: مهام الشركة

تتمثل مهام هذه الشركة أساساً فيما يلي:

- تطوير التقنيات المصرفية الخاصة بالدفع الإلكتروني.
- عصرنة وسائل الدفع الإلكتروني وتحديثها وفقاً لأحدث المعايير.
- إدارة وتطوير نظام النقد بين البنوك.
- دعم البنك في تصميم وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإلكترونية.
- تركيب أجهزة الصراف الآلي في البنوك والإشراف على تشغيلها.
- إنتاج بطاقات الدفع والسحب البنكية وفق المواصفات الدولية، وطباعة الشيكات.
- توفير الرموز السرية من خلال الاتفاق بين البنك والشركة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بلحاج دليلة، سافر جهيدة، الخدمات المصرفية وآليات تحديثها دراسة حالة الجزائر، مذكر لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018-2019، ص 87.

<sup>2</sup> اعمارة نصيرة، الصيرفة الإلكترونية ودورها في تطوير نظم الدفع الحديثة -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 2017-2018-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص 24.

<sup>3</sup> مسعودي حفيدة، واقع ممارسة الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2021-2022، ص 53.

### ثالثا: أهداف الشركة

تسعى شركة SATIM من خلال إنشاء شبكة نقدية إلكترونية مصرفية مشتركة وتطوير نظام موحد للسحب عبر أجهزة الصراف الآلي لتحقيق هدفين رئيسيين:

- توحيد المعايير واللوائح المنظمة لاستخدام البطاقات البنكية.
- إنشاء نظام مصرفي مشترك لإدارة النقديات.
- كما تتضمن الشركة حضيرة الموزعات الآلية للأوراق النقدية، حيث تقوم بإدارة وتشغيل شبكة موزعات آلية متكاملة تتيح استخدام جميع البطاقات البنكية عبر أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصارف المشتركة في الشبكة، إضافة إلى معالجة عمليات السحب نيابة عن مصارف الأعضاء وإعداد وتحويل التدفقات المالية الناتجة عن عمليات المقاصة المرتبطة بالسحب عبر الأجهزة على مدار الساعة<sup>1</sup>.

### رابعا: أهم إنجازات شركة SATIM

تعد شركة SATIM من أبرز الفاعلين في تطوير البنية التحتية للدفع الإلكتروني في الجزائر حيث ساهمت منذ تأسيسها في رقمنة المعاملات البنكية ووسائل الدفع، ومن بين أهم إنجازاتها الشبكة النقدية ما بين البنوك، ومركز المعالجة النقدية بين المصارف.

#### 1- الشبكة النقدية ما بين البنوك

تشكل الشبكة النقدية ما بين البنوك أحد المكونات الأساسية للنظام المصرفي الحديث، إذ تمثل إطار يربط بين البنوك على المستوى الوطني لتنظيم العلاقات المالية بينها، وقد جاءت استجابة للتطورات التقنية والحاجة إلى تنسيق العمليات البنكية.

أ- تعريف الشبكة النقدية ما بين البنوك: من أجل إيجاد حل لمشكلة تسوية النقد بين البنوك، قامت شركة SATIM في سنة 1996 بإنشاء شبكة خاصة دخلت حيز الخدمة مطلع عام 1997، تُعنى هذه الشبكة بالخدمات المرتبطة بإصدار البطاقات البنكية المحلية المخصصة للسحب من أجهزة الصراف الآلي، وذلك بالتعاون مع عدد من البنوك، كما تضمن هذه الشبكة قبول البطاقة لدى جميع البنوك المنخرطة، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات المقاصة للمعاملات المتعلقة بالسحب بين البنوك، وتبادل التدفقات المالية بشكل آمن، وتتولى المؤسسة المشرفة على هذه الشبكة مسؤولية المقاصة، ومراقبة البطاقات المزورة، ورصد محاولات التلاعب<sup>2</sup>.

ب- شروط الانضمام للشبكة: لكي تتمكن أي شركة من الانضمام إلى الشبكة يجب أن تستوفي مجموعة من الشروط ومن أبرزها:

- توقيع اتفاقية مشتركة بين البنوك.

<sup>1</sup> دغوش العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي - حالة البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 186.

<sup>2</sup> مسعودي حفيظة، المرجع السابق، ص ص 53-54.

- توقيع عقود الخدمات مع الشركة المشغلة.
- الامتثال للخصائص التقنية المحددة من طرف الشبكة<sup>1</sup>.

### ج- أهداف الشبكة:

تتمثل أهم أهداف الشبكة فيما يلي:

- ضمان قبول البطاقات البنكية المخصصة للسحب والدفع عبر كافة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك المنخرطة في شركة ساتيم SATIM.
- تأمين تبادل المعلومات بين مختلف البنوك لضمان التشغيل السليم للبطاقات ومنع حالات التزوير.
- ربط أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك بالشبكة، مما يتيح لعملاء تلك البنوك إمكانية استعمال بطاقاتهم للسحب من أي جهاز ضمن الشبكة.
- تحويل كل المعطيات المتعلقة باستخدام بطاقات السحب، من أجل تنفيذ عمليات المقاصة ما بين البنوك.
- توحيد المعايير والتنظيمات الخاصة باستخدام البطاقات البنكية.
- السعي إلى تطوير نظام مصرفي مشترك للنقديات الإلكترونية<sup>2</sup>.
- وفيما يتعلق بأمن المعلومات فإن الشبكة تقوم ب:
- الاحتياط لكافة أنشطة شبكة النقديات الإلكترونية.
- الالتزام بالتشريعات والقوانين المعمول بها.
- ضمان سرية وأمن تبادل المعلومات.
- مكافحة عمليات الغش والتزوير<sup>3</sup>.

### 2- مركز المعالجة النقدية بين المصارف

تشرف شركة ساتيم SATIM على إدارة مركز المعالجة النقدية بين البنوك، الذي يعمل كحلقة وصل بين مراكز التوزيع بمختلف المؤسسات المشاركة في عملية السحب، وتتمثل مهمة هذا المركز في ربط الصراف الآلي بمقدم الخدمة ويكون ذلك عبر خطوط الشبكة الوطنية ومركز للاعتراض على البطاقة الضائعة أو المزورة، ويتم تنفيذ عملية السحب عن طريق الحصول على ترخيص حيث يجب الحصول على موافقة من المركز فهو الذي يقرر القبول أو رفض طلب السحب، وفي حال القبول يراقب المركز الحد الأقصى المسموح به لكل عميل بالإضافة إلى التحقق من الرمز السري، والسحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن إغائه، وعند انتهاء اليوم يقوم المركز بمعالجة جميع المعاملات اليومية ويتم تصنيفها حسب البنوك المشاركة في الشبكة وتسجل

<sup>1</sup> جناح مسيكة، قرادي أسماء، الصيرفة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الجهاز المصرفي دراسة حالة -BNA -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016-2017، ص 76.

<sup>2</sup> بلحاج دليلة، سافر جهيدة، المرجع السابق، ص 90.

<sup>3</sup> مناعة موزة، أنظمة الدفع والتسوية الحديثة كآلية لتطوير الخدمات البنكية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015، ص ص 69-70.

هذه العمليات في دفاتر لدى جميع البنوك، ثم تتم عملية المقاصة عبر مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات البنوك<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني

### شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS

تعد شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية ( - Algeria e-Banking Services (AEBS) من أبرز المؤسسات الرائدة في مجال التحول الرقمي للقطاع المصرفي في الجزائر، تأسست بهدف مواكبة التطور التكنولوجي في القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي من خلال توفير منصات آمنة وسهلة الاستخدام للمعاملات البنكية عبر الأنترنت، لذا يجب تعريف الشركة (أولاً)، وخدماتها (ثانياً)، وأهدافها (ثالثاً).

### أولاً: تعريف شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية

يعد نظام الصيرفة عبر الخط، المعروف في الجزائر باسم الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية Algeria E-Banking service، من أبرز أنظمة الدفع في القطاع المصرفي الجزائري، تأسست هذه الشركة في يناير 2004، حيث ركزت جهودها في بداياتها على تطوير وتعزيز الخدمات المصرفية، مع إيلاء اهتمام خاص لعصرنة أنظمة الدفع الإلكتروني، جاء تأسيس الشركة نتيجة شراكة بين المجموعة الفرنسية DIAGRAM EDI، المتخصصة في برمجيات الصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي: MAGACT MULTIMEDIA، ENGINEERING SOFT، ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)، ما أدى إلى إنشاء شركة مختلطة تحت اسم "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية"<sup>2</sup>.

تقدم هذه الشركة باقة من الخدمات المصرفية عن بعد، تتميز بمستوى عالٍ من الأمان والحماية، كما تتولى إدارة وتسيير تبادل البيانات المالية بين مختلف البنوك والمؤسسات المالية، بمراعاة تنوع عملائها واختلاف احتياجاته، لأنها أنشأت من أجل هدف أساسي وهو تلبية حاجات المؤسسات المالية من خلال تقديم خدمات عبر برامج متعددة وذلك بهدف تبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية<sup>3</sup>.

### ثانياً: خدمات الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية

تقدم شركة AEBS خدمات لتلبية حاجات البنوك والمؤسسات المالية للتطوير، وكذا متطلبات السوق المحلية وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

- سعي المصارف إلى إيجاد حلول مبتكرة، بسيطة وسهلة التطبيق، لمعالجة التحديات المرتبطة بخدمات الصيرفة عن بعد، على أن تكون قابلة للتنفيذ خلال فترة زمنية وجيزة.

<sup>1</sup> جناح مسيكة، قرادي أسماء، المرجع السابق، ص ص 76-77.

<sup>2</sup> نجوم قندوز سناء، المرجع السابق، ص 9.

<sup>3</sup> حركات سعيدة، بن غيدة سارة، "البنية التحتية للمعاملات الإلكترونية في البنوك الجزائرية - واقع وتحديات"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، جوان 2020، ص ص 74-75.

- تبسيط وتأمين المعاملات الإلكترونية التي تشمل عدة أقسام، بهدف تعزيز الكفاءة والموثوقية.
- توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية، ليشمل أكبر عدد ممكن من العملاء، سواء عبر الهواتف المحمولة، الحواسيب، أو الأجهزة اللوحية.

في سياق تقليص النفقات المرتبطة بالموارد البشرية والمالية، وتقديم خدمات مصرفية سريعة وفعالة، بادرت شركة AEBS، بالتعاون مع مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)، إلى التخطيط لإطلاق مشروع "المصرف المنزلي"، الذي يوفر خدمات الصيرفة عبر الإنترنت والرسائل القصيرة<sup>1</sup>.

### ثالثاً: أهداف الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية

تتمثل أهداف شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية فيما يلي:

- تقديم حلول لعملائها من بنوك ومؤسسات مالية من خلال خدمات متعددة القنوات التي تتميز بالكفاءة العالية وضمن أمن تبادل المعلومات.
- تكييف الخدمات وفق رغبات وحاجات كل عميل.
- تمكين العملاء من الاستفادة من نظام معلومات شامل يغطي مجالات متعددة، بما يتوافق مع متطلباتهم الخاصة<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني

#### أنظمة الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري

شكل التطور التكنولوجي وخاصة في مجال نظم الاتصالات والمعلومات وانتشار شبكة الإنترنت، عاملاً محورياً في تطوير القطاع المصرفي عالمياً، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال انتشار المعاملات المصرفية الإلكترونية التي توفر مزايا كبيرة لكل من العملاء والمصارف، كما أسهمت التطورات الحديثة وخاصة التوسع الكبير في الخدمات المصرفية الإلكترونية وخدمات الوساطة المالية عبر الإنترنت في تعميم هذه الخدمات على نطاق أوسع عبر تخفيض تكاليف المعاملات المالية وتبسيط إجراءاتها، وانسجاماً مع هذه التحولات العالمية، أطلقت الجزائر برنامجاً لإصلاح وتحديث أنظمة الدفع، حيث اتخذ بنك الجزائر خطوات عملية في هذا المجال، حيث يقوم بتسيير أنظمة الصيرفة الإلكترونية وهما نظامين أساسيين، نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ARTS (الفرع الأول)، إلى جانب نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الموجهة للجمهور العريض ATCI (الفرع الثاني).

<sup>1</sup> بايو نور الهدى، بوكبوس سعدون، " التوجهات الحديثة لعصرنة الخدمات المصرفية بالجزائر مع الإشارة إلى عينة من المصارف العمومية الجزائرية"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 20، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021، ص 200.

<sup>2</sup> بن صالح ماجدة، العوامل المؤثرة على ثقة العملاء في الخدمات المصرفية الإلكترونية – دراسة حالة البنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2021، ص 131.

## الفرع الأول

## نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS

يعتبر نظام التسوية الإجمالية الفورية من الأنظمة المالية المتطورة التي تمكن من تنفيذ المعاملات بين البنوك بشكل فوري وفردى دون تأخير أو تجميع للعمليات، ويكتسي هذا النظام أهمية كبيرة في البنية التحتية للنظام المالي لأي دولة، كونه يوفر وسيلة آمنة وفعالة لتسوية المدفوعات ذات القيمة الكبيرة، وقد اعتمدت العديد من البنوك المركزية حول العالم هذا النظام كجزء من إصلاحات تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، وتعد الجزائر من الدول التي تبنت هذا النظام في إطار تطوير بنيتها التحتية المالية، من خلال بنك الجزائر الذي يشرف على تشغيل النظام ومراقبته، وعلى هذا الأساس يجب تعريف هذا النظام (أولاً)، ومن ثم التعرض إلى مسؤولية الأطراف الفاعلة فيه (ثانياً)، وكذلك حسابات التسوية (ثالثاً)، مع استعراض أهم الأهداف لهذا النظام (رابعاً)، والمبادئ التي يقوم عليها (خامساً)، والشروط الواجب توفرها للانخراط فيه (سادساً).

## أولاً: تعريف نظام التسوية الإجمالية الفورية

يعتبر نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الذي وضعه بنك الجزائر، والمسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية (Algeria Real Time Settlement) "أرتس ARTS" نظاماً للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام<sup>1</sup>.

## ثانياً: مسؤولية المتعامل والمشاركين في نظام التسوية الإجمالية الفورية

تقع على المتعاملين والمشاركين في نظام التسوية الإجمالية عدة مسؤوليات من أجل ضمان السير الحسن للنظام سيتم التفصيل فيها فيما يلي:

## 1- مسؤولية المتعامل بنك الجزائر:

إن البنية الأساسية لنظام "أرتس ARTS" تكون ملكاً لبنك الجزائر، حيث يوفر بنك الجزائر للمشاركين مجموعة من الخدمات منها:

- تبادل أوامر الدفع.
- تسيير حسابات التسوية.
- تسيير قائمة الانتظار.
- تسيير نظام التزويد بالسيولة.

<sup>1</sup> المادة 02 من النظام رقم 04-05 مؤرخ في 13 أكتوبر 2005، يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، ج ر ج ج، عدد 02، صادر في 15 جانفي 2006.

- تبليغ مختلف الأوامر المتعلقة بالدفع أو اشتغال النظام (تنفيذ الأوامر، بيان حسابات التسوية، تسيير السيولة)<sup>1</sup>.

يتولى بنك الجزائر، بصفته مالك النظام والمتعامل فيه، مسؤولية ضمان حسن سير عمل هذا النظام، دون أن يتحمل مسؤولية تنفيذ عمليات الدفع، ولا يعد بنك الجزائر المدين النهائي بالالتزامات المتعلقة بعمليات الدفع، باستثناء حالات قروض الليلة الواحدة التي قام بمنحها<sup>2</sup>، حيث تعتبر قروض قصيرة الأجل تمنح للبنوك وهنا فقط يتحمل بنك الجزائر مسؤولية الوفاء المالي النهائي.

هناك حالات أين يتم إعفاء بنك الجزائر من أية مسؤولية قانونية أو مالية وتتمثل هذه الحالات فيما يلي:

- تنفيذ أوامر الدفع بعد مراقبتها من طرف النظام، حيث يعتبر أن النظام أدى دوره في التحقق والمراقبة ويقع تنفيذ تلك الأوامر على عاتق المشاركين في النظام.

- عدم تنفيذ أوامر الدفع التي تم رفضها، فبنك الجزائر لا يعتبر مسؤولاً عن هذا الرفض لأن رفض تنفيذ أمر الدفع يعود إلى النظام.

- عدم تقيد المشاركين بالموصفات الواردة في مرشد استعمال نظام "أرتس ARTS"، حيث أن إذا لم يلتزم المشاركون في النظام بالتعليمات المحددة في دليل استخدام النظام فإن بنك الجزائر لا يتحمل المسؤولية عن أي خلل ناتج عن ذلك الإخلال.

- عجز أو عدم تحقيق التسديدات التي تعود قصراً لطرف ثالث<sup>3</sup>.

## 2- مسؤولية المشاركين في هذا النظام:

يعتبر الانضمام إلى نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل اختياراً حراً ومتاحاً لجميع البنوك التجارية والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى الخزينة العمومية، وبنك الجزائر، وشركة الجزائر للتسوية، ومركز المقاصة المصرفية المسبقة، لذلك يجب على المشتركين التقيد بجميع القواعد المنصوص عليها في النظام وفي مرشد استعمال النظام يجب على المشاركين التقيد بقواعد اشتغال النظام المنصوص عليها في هذا النظام وفي مرشد استعمال نظام أرتس ARTS<sup>4</sup>.

نلاحظ أن هذه المادة يغلبها الطابع الإلزامي وليس الاختياري حيث تهدف من خلال هذا إلى حماية النظام من الأخطاء، وضمان المعالجة السريعة للمدفوعات، وكذا تحديد المسؤوليات بوضوح في حالة حدوث خلل.

<sup>1</sup> المادة 04، من النظام رقم 04-05 مؤرخ في 13 أكتوبر 2005، يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، المرجع السابق.

<sup>2</sup> المادة 05، المرجع نفسه.

<sup>3</sup> المادة 06، المرجع نفسه.

<sup>4</sup> المادة 07، المرجع نفسه.

### ثالثا: حسابات التسوية

يجب على كل منخرط في النظام سواء كان مشارك مباشر أو مشارك غير مباشر أن يقوم بالإجراءات التالية:

- أن يوقع على اتفاقية حساب التسويات مع بنك الجزائر وأن يتقيد بأحكامها.
- أن يتم فتح حساب التسوية فور التوقيع على هذه الاتفاقية، ويسجل هذا الحساب مجموع عمليات الدفع لصالح المشارك المعني وعلى نفقته<sup>1</sup>.

إضافة إلى ذلك لا يمكن أن تكون حسابات التسوية مدينة لبنك الجزائر أي لا يجب أن يكون رصيد حساب التسوية سالبا ويهدف هذا الإجراء إلى تقليل مخاطر الائتمان داخل النظام حيث يشترط توفر السيولة الكافية قبل تنفيذ عملية الدفع، وفي حالة ما إذا منح بنك الجزائر سيولة مؤقتة مثل قروض الليلة الواحدة للمشاركين فيجب سداد هذه السيولة قبل نهاية يوم التسوية<sup>2</sup>، وهذا الشرط حسب رأينا يضمن أن السيولة الممنوحة تستخدم فقط لتغطية الاحتياجات المؤقتة ويعيد التوازن إلى النظام بنهاية كل يوم عمل.

### رابعا: أهداف نظام التسوية الإجمالية الفورية

تتمثل أهم أهداف نظام التسوية الإجمالية الفورية فيما يلي:

- تقليص آجال التسوية وتعزيز استخدام النقود الكتابية.
- خفض التكلفة الإجمالية للمدفوعات.
- الاستجابة لمختلف احتياجات مستخدمي وسائل الدفع الإلكتروني.
- تنفيذ عمليات البطاقات البنكية في الزمن الحقيقي.
- تطوير نظام الدفع الجزائري ومواكبته للمعايير الدولية فيما يخص إدارة مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقات بين البنوك<sup>3</sup>.

### خامسا: مبادئ نظام التسوية الإجمالية الفورية

يقوم هذا النظام على المبادئ الآتية:

- 1- المشاركة في النظام: وهي مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر، فيمكن أن ينظم إلى النظام زيادة على بنك الجزائر كمسير وحامل للتسوية مجموعة المؤسسات المصرفية والمالية، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية.

<sup>1</sup> المادة 17 من النظام رقم 04-05، يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، المرجع السابق.

<sup>2</sup> المادة 18، المرجع نفسه.

<sup>3</sup> عياش زبير، عبايسة سمية، المرجع السابق، ص 349.

2- العمليات التي يعالجها النظام: هذا النظام يعالج مختلف العمليات بين المؤسسات المصرفية والمالية والمشاركين عامة<sup>1</sup>.

### سادسا: شروط الانخراط في نظام ARTS

للانخراط في نظام ARTS يجب توفر مجموعة من الشروط المتمثلة فيما يلي:

- حسب المادتين 10 و 11 من النظام رقم 04-05 للانخراط في نظام ARTS يجب تقديم طلب للانخراط والموافقة من طرف الهيئة المنظمة المتمثلة في بنك الجزائر، مع إبراز نوعية المشارك سواء كان مباشر أو غير مباشر، وبعد الانخراط يتحصل المشارك على الرموز السرية التي تمكنه من إجراء عمليات الدفع.
- يفوض كل مشارك شخصا واحدا أو عدة أشخاص بصفتهم المخاطبين الوحيدين في نظام ARTS مع بنك الجزائر وذلك حسب نص المادة 15 من النظام رقم 04-05.
- يجب التقيد بشروط الأمن التي يحددها بنك الجزائر وذلك حسب المادة 16 من النظام رقم 04-05.

### الفرع الثاني

#### نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك ATCI

يمثل نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك إحدى الركائز الأساسية في تطوير البنية التحتية للقطاع المالي، حيث يتيح تسوية المدفوعات والالتزامات بين البنوك بطريقة مؤتمتة وآمنة، ويعتمد هذا النظام على تبادل المعلومات المالية إلكترونياً عبر شبكات مؤمنة، بإشراف البنك المركزي أو هيئة مقاصة مركزية، وقد أسهم هذا التطور في تقليص زمن المعاملات وتقليل المخاطر التشغيلية والمالية، كما يعزز النظام من كفاءة السيولة المصرفية ويسهم في استقرار النظام المالي، ويعد تطبيق المقاصة الإلكترونية خطوة استراتيجية نحو تحقيق نظام دفع وطني متكامل وفعال، وعلى هذا الأساس سنخرج إلى تعريف نظام المقاصة الإلكترونية (أولاً)، ثم بيان المشارك في هذا النظام (ثانياً)، مع تحديد الغاية من نظام المقاصة الإلكترونية (ثالثاً)، والفوائد المترتبة عنها (رابعاً).

#### أولاً: تعريف نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك

نصت المادة 02 من النظام رقم 05-06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى<sup>2</sup> على: "ينجز بنك الجزائر نظام المقاصة الإلكترونية الذي يدعى "نظام الجزائر للمقاصة المسافية بين البنوك- أتكي (ATCI) ويتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك

<sup>1</sup> بوطواطو أسماء، تازير أميرة، واقع تطبيق الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية، " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة قالمة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019-2020، ص 42.

<sup>2</sup> نظام رقم 05-06 مؤرخ في 15 ديسمبر 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، ج ر ج ج، عدد 26، صادر في 23 أبريل 2006.

للمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الأوتوماتيكية والسحب والدفع باستعمال البطاقات المصرفية.

على خلاف النظام الأول، لا يقبل هذا النظام سوى التحويلات التي نقل قيمتها الاسمية عن مليون دينار جزائري، حيث تُسوّى هذه العمليات وفقاً لمبدأ المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع المقدمة من المشاركين فيه، ويهدف هذا النظام إلى تحسين نظام التسيير المحاسبي اليومي، وتوفير رؤية شاملة ودقيقة لوضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية، بالإضافة إلى تقليص آجال المعالجة في العملية بالقبول أو الرفض خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام، كما يسعى إلى تعزيز حماية وسائل الدفع، وزيادة الثقة بها، والمساهمة في مكافحة عمليات غسل الأموال<sup>1</sup>.

### ثانياً: أطراف نظام المقاصة الإلكترونية

يتكون نظام المقاصة الإلكترونية من مجموعة من الأطراف الفاعلة التي تضمن سير العمليات بكفاءة وفي مقدمتها المسير الذي يعتبر الجهة المسؤولة عن تشغيل نظام المقاصة، إضافة إلى المشاركين في نظام المقاصة.

#### 1- مسير النظام: مركز المقاصة المسبقة المصرفية

مركز المقاصة المسبقة المصرفية هو المتعامل التقني المسؤول عن تشغيل نظام المقاصة المسبقة في الجزائر، ويُعد فرعاً تابعاً لبنك الجزائر، يتخذ شكل شركة ذات أسهم يملك فيها بنك الجزائر حصة الأغلبية، إلى جانب مساهمات البنوك الأخرى وبريد الجزائر، يتولى المركز بتفويض من بنك الجزائر تسيير عمليات الدفع المرسله عبر النظام، تأسس هذا المركز في أوت 2004 بمبادرة من بنك الجزائر بهدف التحضير لإطلاق نظام المقاصة عن بعد، وتكفل لاحقاً بإدارته وتسييره بصفة دائمة<sup>2</sup>.

#### 2- المشاركون في نظام المقاصة الإلكترونية

بالرجوع إلى النظام رقم 05-06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى نجد أنه قد حسم مسألة الأطراف التي يمكن لها الانضمام إلى هذا النظام والتي نص عليها بصفة صريحة حيث حصرها في كل من بنك الجزائر، البنوك، الخزينة العمومية وبريد الجزائر<sup>3</sup>، ومما لا شك فيه أن هذه الأطراف لابد لها بصفة وجوبية بالمشاركة في نظام ATCI وهذا راجع إلى أن عمليات المقاصة لوسائل الدفع لم يعد بالإمكان القيام بها خارج هذا النظام<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المادة 02 من النظام رقم 05-06، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة للجمهور العريض الأخرى، المرجع السابق.

<sup>2</sup> بن مختار إبراهيم، "أحكام المقاصة الإلكترونية لوسائل الدفع"، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022، ص 15.

<sup>3</sup> المادة 17، المرجع نفسه.

<sup>4</sup> المادة 07، المرجع نفسه.

تجدر الإشارة إلى أن البنوك والخزينة العمومية و بريد الجزائر التي تم سحب الصكوك عليها والتي استلمت السفنجات والسندات لأمر يجب عليها أن تشارك بصفة مباشرة أو عن طريق تفويض مشارك آخر في عمليات مقاصة وسائل الدفع.

أ- مشارك مباشر: يتصل بالنظام مباشرة ويحوز حساب تسوية في نظام "أرتس" (ARTS).  
ب- مشارك غير مباشر: يتصل بالنظام عبر مشارك مباشر، ويجب أن يحوز أيضاً حساباً في "أرتس" (ARTS).

ج- مشارك فرعي: لا يملك حساب تسوية، وتُنْفَذ عملياته من خلال مشارك مباشر بموجب اتفاقية نموذجية.

يشترط للانخراط في النظام تقديم طلب والموافقة عليه من مركز المقاصة (CPI)، مع توقيع اتفاقية تحدد حقوق والتزامات الطرفين، والانخراط غير محدد المدة، لكنه ينتهي بعقوبة من اللجنة المصرفية، أو إرادياً عند التوقف عن النشاط، أو في حال الإفلاس والتسوية القضائية<sup>1</sup>.

### ثالثاً: أهداف نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك

تتمثل أهم أهداف هذا النظام فيما يلي:

- التسيير المحاسبي اليومي لإعطاء نظرة شاملة عن وضعية الخزينة العمومية في السوق المالي الوطني.
- تقليص أحال المعالجة، يتم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم 48 ساعة.
- تأمين أنظمة الدفع العام.
- إعادة الثقة للعملاء في وسائل الدفع الخاصة بالصكوك.
- مواجهة عملية تبييض الأموال في الجزائر<sup>2</sup>.

### رابعاً: فوائد نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك

لنظام المقاصة الإلكترونية عدة فوائد ويتمثل أهمها فيما يلي:

- تقليص مدة التسوية بين البنوك.
- تنفيذ العمليات في الوقت الحقيقي، مما يسهم في تحسين إدارة السيولة البنكية.
- الدقة في تقدير الاحتياجات اليومية من السيولة لدى البنوك التجارية.
- تعزيز الشفافية في التعامل، مع المتابعة الدقيقة وتكوين المناسب للاحتياجات الإجبارية.
- التخطيط الشامل لعمليات الدفع، خاصة تلك التي تتضمن مبالغ مالية كبيرة.
- الحد من مخاطر ضياع الشيكات أو سرقتها، ومنع استخدامها أكثر من مرة بطريقة احتيالية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بن مختار إبراهيم، المرجع السابق، ص 14.

<sup>2</sup> أو صغير الويزة، "خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 07، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، 2018، ص 378.

<sup>3</sup> بوطواطو أسماء، تازير أميرة، المرجع السابق، ص 43.

## المبحث الثاني

## واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

مع التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي العالمي خلال العقود الأخيرة بفعل التطور التكنولوجي المتسارع، ظهرت الصيرفة الإلكترونية كأحد أبرز مظاهر هذا التطور، فقد أتاحت هذه الصيرفة للمؤسسات المالية تقديم خدماتها عن بعد، باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة مثل الأنترنت، الهواتف الذكية، وأجهزة الصراف الآلي، الشيء الذي ساهم في تسهيل العمليات البنكية وتحسين جودة الخدمة وتوفير الوقت والجهد للعملاء، لكن بالرغم من الفوائد التي أتت بها الصيرفة الإلكترونية إلا أن لها جوانب تثير القلق تبرز في المخاطر التي تواجه الصيرفة الإلكترونية لكن بالرغم من هذه التحديات، تتيح الصيرفة الإلكترونية مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التي تشمل فتح الحسابات عن بعد، التحويلات المالية، دفع الفواتير، الاطلاع على الرصيد، طلب دفتر الشيكات، وفي الجزائر، بدأت المصارف الوطنية، سواء العمومية أو الخاصة، في تبني الصيرفة الإلكترونية تدريجياً استجابة لمتطلبات العصر الرقمي، وسعيًا لتعزيز تنافسيتها ومواكبة المعايير الدولية، وسيتم التفصيل في مخاطر الصيرفة الإلكترونية وكيفية مواجهتها (المطلب الأول)، والخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك الإلكترونية سواء كانت عمومية أو خاصة (المطلب الثاني).

## المطلب الأول

## مخاطر الصيرفة الإلكترونية وكيفية مواجهتها

شهدت الصيرفة الإلكترونية في العقود الأخيرة تطورا هائلا حيث أدى هذا النمو الكبير في أنشطة العمليات المصرفية الإلكترونية إلى اعتماد البنوك بشكل أساسي على التكنولوجيا في تقديم خدماتها، حيث أصبح تنفيذ المعاملات البنكية أسهل من أي وقت مضى الشيء الذي أدى إلى خلق تحديات ومخاطر جديدة أمام البنوك الإلكترونية فالصيرفة الإلكترونية تعتمد بشكل أساسي على تقنيات المعلومات والاتصالات، ما يجعلها عرضة لمجموعة من المخاطر (الفرع الأول) بالإضافة إلى التحديات تواجهها (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

## مخاطر الصيرفة الإلكترونية

أصبحت الصيرفة الإلكترونية إحدى أهم الركائز الأساسية للعمل المصرفي الحديث، حيث ساهمت في تسهيل العمليات المصرفية الحديثة، ومع تزايد اعتماد البنوك على الصيرفة الإلكترونية برزت مخاطر في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، وعراقيل تعيق قدرة المصارف على العمل بكفاءة وأمان في البيئة الرقمية وتتمثل هذه المخاطر في المخاطر الاستراتيجية (أولاً)، والمخاطر القانونية (ثانياً)، والمخاطر التشغيلية (ثالثاً)، ومخاطر السمعة (رابعاً)، والمخاطر الاحتمالية (خامساً)، ومخاطر أخرى (سادساً).

### أولاً: المخاطر الإستراتيجية

تنشأ المخاطر الاستراتيجية نتيجة عدم اعتماد استراتيجيات ملائمة تأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن الأمثل بين الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية الإلكترونية، دون التسبب في تعريض المصارف لمخاطر إضافية أو التأثير سلباً على موقعه التنافسي، وتبرز أهمية هذا النوع من المخاطر من خلال تأثيره البالغ على مستقبل المصرف، وكذلك من خلال تعدد مكوناته، حيث يتطلب كل مكون منها تطبيق ضوابط رقابية تتناسب مع خصوصية وظروف كل مصرف على حدة، وبناء على ذلك يتعين على إدارة المصرف دراسة مدى فاعلية استراتيجية الإنترنت في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة وتعزيز ربحيتها، مع ضمان عدم حدوث تصاعد غير مرغوب فيه في هيكل المخاطر، كما ينبغي على الجهات الرقابية أن تتوقع من المؤسسات المصرفية القيام بتقييم دقيق للفوائد والمخاطر المرتبطة بخياراتها الاستراتيجية<sup>1</sup>.

### ثانياً: المخاطر القانونية

تحدث المخاطر القانونية عندما يُخل المصرف بالتزامه بالامتثال للقوانين والتشريعات السارية، أو عند تجاهله للأعراف المصرفية والتجارية المعمول بها، كما قد تنتج هذه المخاطر عن غياب أطر قانونية واضحة ودقيقة تنظم بعض العمليات المصرفية الحديثة، وتزداد حدة هذه المخاطر مع التوسع الجغرافي في تقديم الخدمات من خلال القنوات الإلكترونية، خاصة عندما لا يكون لدى المصرف إمام كافٍ بالأنظمة واللوائح المحلية في البلدان التي يقدم فيها خدماته، في مثل هذه الحالات، قد تنتهك المصارف الافتراضية قوانين حماية المستهلك، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية والخصوصية، مما قد يعرضها لخسائر ناتجة عن دعاوى قانونية أو ملاحقات قضائية، لا سيما في ظل مشكلات تنازع الاختصاص القضائي بين الدول<sup>2</sup>.

### ثالثاً: المخاطر التشغيلية

تنشأ مخاطر التشغيل في المؤسسات المصرفية بسبب ممارسة لأنشطتها المتنوعة، حيث قد تترتب عنها أخطاء متعددة الأشكال حيث نجد منها أخطاء بشرية وتكون نتيجة لنقص الكفاءة أو ضعف التأهيل والتدريب على إجراءات العمل، ومنها الأخطاء الفنية التي قد تنجم عن أعطال في أنظمة الحاسوب أو في مختلف أجهزة الاتصال والتقنيات المستخدمة<sup>3</sup>، إضافة إلى مخاطر التشغيل المتمثلة في اعتماد العديد من البنوك على أطراف خارجية لتوفير البنية التحتية التكنولوجية الداعمة للصيرفة الإلكترونية، هذا الاعتماد قد يعرض البنوك لمخاطر تشغيلية جسيمة، خاصة في حال كانت أنظمة الصيرفة الإلكترونية غير مكتملة أو تفتقر إلى التكامل المطلوب، الشيء الذي يلزم البنوك بفرض آليات فعالة لمراقبة هذه العمليات والتحكم فيها بالشكل الملائم، كما يلقي على عاتق البنك

<sup>1</sup> بودشيشة نادية، المرجع السابق، ص 54.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 54.

<sup>3</sup> خطوي منير، متطلبات إدارة المخاطر المصرفية في ظل الصيرفة الإلكترونية - دراسة ميدانية لعينة من البنوك في ولاية غرداية -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، 2016-2017، ص 19.

المركزي دور محوري في متابعة وتقييم مدى قدرة البنوك على الاستمرار في مراقبة جميع العمليات، وضمان انسيابية أداؤها، وإدارة أنظمتها الداخلية بما يتوافق مع المعايير الدولية<sup>1</sup>.

#### رابعاً: مخاطر السمعة

قد تتعرض سمعة البنك لأضرار جسيمة في حال عدم تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وفقاً لمعايير عالية من الأمان، والسرية، والدقة، والالتزام بالتوقيت، والاستمرارية، وسرعة الاستجابة لاحتياجات ومتطلبات العملاء، ولتفادي أية تداعيات سلبية قد تنعكس على سمعة المؤسسة المصرفية، يصبح من الضروري على البنك تعزيز أنظمة الرقابة ومتابعة الأداء المرتبطة بأنشطة الصيرفة الإلكترونية، بما يضمن جودة الخدمة ويحافظ على ثقة العملاء والمجتمع المالي على حد سواء<sup>2</sup>.

من أجل حماية البنك وضمان كفاءة أداء العمليات المصرفية الإلكترونية، يتعين عليه تطوير ومراقبة معايير الأداء من خلال ما يلي:

1. يجب على البنك ضمان توفير معلومات واضحة ومناسبة على موقعه الإلكتروني، لتمكين العملاء المحتملين من تكوين فهم دقيق حول هوية البنك ووضعه القانوني، قبل الشروع في أي تعاملات مصرفية إلكترونية.
2. اتخاذ التدابير اللازمة من طرف البنوك لحماية سرية بيانات العملاء، بما يتوافق مع القوانين والتشريعات المعمول بها في الدول التي يقدم فيها البنك خدماته ومنتجاته الإلكترونية.
3. يجب على البنوك تعزيز خطط استمرارية الأعمال والتخطيط للطوارئ، بما يضمن بقاء الأنظمة والخدمات الإلكترونية فعالة ومتاحة في جميع الأوقات.
4. إعداد خطط شاملة للاستجابة للحوادث، تهدف إلى التعامل الفوري مع أي تهديدات أو مشكلات غير متوقعة، سواء كانت ناتجة عن هجمات داخلية أو خارجية، وذلك للحد من تأثيرها وضمان استمرار تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل آمن ومنتظم<sup>3</sup>.

#### خامساً: المخاطر الاحتمالية

تتعدد أوجه المخاطر الاحتمالية المرتبطة بالصيرفة الإلكترونية، ومن أبرزها تقليد وسائل استخدام الحاسوب، أو تزوير البيانات لتبدو مطابقة لتلك المخزنة في أنظمة المعلومات، كما تشمل هذه الأوجه التلاعب بالبيانات العمل الداخلية الخاصة بالبطاقات المصرفية، أو تعديل معلومات مرتبطة بالأموال الإلكترونية بطرق غير مشروعة، مثل تبييض الأموال، بالإضافة إلى استغلال الإنترنت

<sup>1</sup> مرزوقي كريمة، راجعي مهدية، إدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي - حالة الجزائر -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص 56.

<sup>2</sup> بن غيدة سارة، حركات سعيدة، "إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الخدمة البنكية الإلكترونية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي BEA، BNA، CPA"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد التاسع، جامعة، أم البواقي، 2018، ص 669.

<sup>3</sup> شراديد محمد الحاج، مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية - دراسة مقارنة -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص 32.

للحصول على بيانات شخصية أو معلومات حساسة تتعلق بأفراد أو مؤسسات بطرق يسيرة، مما يزيد من صعوبة مراقبة العملاء والحد من هذه التجاوزات<sup>1</sup>.

#### سادسا: مخاطر أخرى

- مخاطر أسعار الصرف حيث تتعرض البنوك لمخاطر فقدان جزء من أصولها نتيجة تقلبات أسعار الصرف، رغم ما تقدمه القواعد المحاسبية من شفافية ودقة في تحديد هذه المخاطر<sup>2</sup>.
- مخاطر السيولة، فإن أي معلومات سلبية أو غير صحيحة عن المصرف يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الإنترنت وتحمل عملائه على سحب ودائعهم بسرعة ما قد يعرضه لأزمة سيولة، كما أن بنوك الإنترنت بإمكانها زيادة حركة الودائع، طالما أن المودعين الجدد يحافظون على حساباتهم لدى هذا المصرف أو ذلك وفق شروط ومعدلات الفائدة، من هنا أهمية حرص المصرف على مراقبة سيولته التغيرات الحاصلة في ودائعه وقروضه بشكل مستمر ودقيق<sup>3</sup>.
- خطر الأمية الذي يواجه البنوك الإلكترونية، ذلك أن فكرة البنك الإلكتروني لا يمكن أن تزدهر، وتقوم بدورها في مجتمع مازال يحبوا في هذا المجال إذ أن يكون لذلك صدى لدى عملاء البنوك<sup>4</sup>.

بالرغم من المزايا التي تتمتع بها الصيرفة الإلكترونية إلا أن هذا لا يمنع وجود مخاطر تستدعي الحيلة والحذر، لذلك يجب على الأفراد امتلاك وعي كاف بهذه المخاطر.

### الفرع الثاني

#### تحديات مواجهة مخاطر الصيرفة الإلكترونية

أصبحت الصيرفة الإلكترونية من الركائز الأساسية في النظام المالي الحديث، لما توفره من سهولة في إجراء المعاملات وسرعة في تقديم الخدمات، إلا أن هذا التقدم التقني يصاحبه عدد من التحديات التي تهدد فعالية وأمان هذه الخدمات، من أبرز هذه التحديات نجد التحديات العملية (أولا)، والتحديات التقنية (ثانيا)، والتحديات القانونية (ثالثا).

#### أولا: التحديات العملية:

تنشأ هذه التحديات نتيجة الاعتماد على التطبيقات التكنولوجية في تقديم الخدمات المصرفية، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1. التحديات التنظيمية: ترتبط هذه التحديات بالجوانب الإدارية والتنظيمية في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، وممارسة الأعمال الإلكترونية.

<sup>1</sup> خالد ممدوح إبراهيم، فن التحقيق في الجرائم الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 435.

<sup>2</sup> بودشيشة نادية، المرجع السابق، ص 56.

<sup>3</sup> شراديد محمد الحاج، المرجع السابق، ص 33.

<sup>4</sup> جفال خولة، ناجح صبرينة، المرجع السابق، ص 20.

2. تحديات الاستخدام والتعقيد: تواجه هذه التحديات مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك البنوك المركزية، البنوك التجارية، والعملاء، حيث يعتمد نجاح الخدمات المصرفية الرقمية بدرجة كبيرة على مدى تبني هذه الأطراف للتكنولوجيا، وسهولة استخدامها وتفاعلهم معها بما يتناسب مع اختصاص كل جهة.

3. التحديات الثقافية والمعرفية: تتعلق هذه التحديات بمدى وعي الأفراد والعملاء، بأهمية نظم وتقنيات تكنولوجيا المعلومات، واستعدادهم للالتزام باستخدامها<sup>1</sup>.

### ثانياً: التحديات التقنية:

تتمثل التحديات التقنية في:

1- مشكل الأعطال والحوادث التقنية: تعد الأعطال التقنية والحوادث المفاجئة من أبرز التحديات التي قد تعيق تسيير الخدمات الرقمية في القطاع المصرفي، حيث تؤدي إلى تأخير أو التأثير على جودة الإرسال، وضعف شبكة الإنترنت أو انقطاعها، إلى جانب غياب البنية التحتية لشركات التكنولوجيا المالية، يمثل عائقاً كبيراً أمام المصارف الحديثة التي تعتمد على اتصال سريع ومستقر بالإنترنت لتنفيذ عملياتها بكفاءة.

2- مشكل الحماية والأمان: يتطلب تحقيق الأمان في البيئة الرقمية المصرفية تطوير الأنظمة المحاسبية والفنية لضمان أمن الحاسوب وحماية للمعلومات والبيانات وإنجاح عملية الرقمنة المصرفية، من خلال الحفاظ على سرية المعاملات وكسب ثقة العملاء ورضاهم.

3- مشكل التهديدات والاختراقات: مع وجود فيروسات ومستخدمين سربيين لا يمكن التعرف عليهم تقوم بتهديد أنظمة المصارف يساهم بشكل دائم في انتهاك موارد الحاسوب<sup>2</sup>.

### ثالثاً: التحديات القانونية:

حيث تتمحور في كيفية إثبات صحة المستندات الإلكترونية، قبول واعتماد التوقيعات الإلكترونية والإفادات والمسؤوليات والاعتراضات في العقود الإلكترونية، وما يأتي بعدها من خصوصية وحماية للملكية الفكرية أو حتى في حالة انتهاك القوانين الاعتراف على الأخرين عن طريق استعمال هذه التكنولوجيات، ومن بين هذه التحديات ما يلي:

تحديات الخصوصية: تعد الخصوصية حقاً للفرد في التحكم بمعلوماته الشخصية، وتحديد الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، واختيار الوسائل المناسبة لتبادل البيانات والرسائل، ويعد أي عائق يحول دون استخدام الأفراد للتكنولوجيا أو الحد من وصولهم إليها تهديداً لهذا الحق.

<sup>1</sup> بن موسى أحمد، علمواوي أحمد، "الخدمات المصرفية الإلكترونية بين التحديات ومتطلبات النجاح"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص 449.

<sup>2</sup> نجوم قندوز سناء، المرجع السابق، ص 15.

الجرائم الإلكترونية: وهي تشمل جميع الجرائم التي تُرتكب في بيئة رقمية، باستخدام نظم الحاسوبية، مستهدفة الأفراد أو المؤسسات.

تحديات الإثبات والموثوقية: مع التقدم التكنولوجي في مجالي الاتصالات والمعلومات، أصبح متاح استخدام أشكال جديدة من الكتابة والتوقيع مثل التوقيع الإلكتروني والبصمة الرقمية<sup>1</sup>.

يتبين لنا أنه بالرغم من المزايا التي تقدمها الصيرفة الإلكترونية إلا أنها تواجه عدة تحديات حيث تمر بتحديات تنظيمية وفي الاستخدام وثقافية متعلقة بوعي الأفراد إلى جانب وجود تحديات في الجانب التقني مثل الأعطال المحتمل الحدوث ومشاكل الاختراقات والتهديدات إضافة إلى الجانب القانوني ما يخلق استغلال سلبي من قبل بعض الجهات.

## المطلب الثاني

### لمحة عن الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر

شهد القطاع المصرفي في الجزائر تحولات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، أبرزها الانتقال التدريجي من تقديم الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث شهدت هذه المرحلة بداية دمج التكنولوجيا في العمليات المصرفية، حيث ركزت على تطوير حلول للأعمال المصرفية، فقد أصبح العملاء يفضلون السرعة والسهولة في إنجاز معاملاتهم، بدلاً من الاعتماد على الأساليب الورقية والزيارات المتكررة إلى الوكالات البنكية، وتأتي هذه النقلة النوعية استجابة للتطور التكنولوجي من جهة، ولتزايد الطلب على خدمات مالية رقمية أكثر مرونة وأماناً، ومن جهة أخرى تلعب الخدمات المصرفية الإلكترونية دوراً محورياً في تحسين تجربة الزبائن، حيث تتيح لهم تنفيذ عملياتهم البنكية في أي وقت ومن أي مكان، مما يوفر الجهد والوقت، ومن بين أبرز المؤسسات التي ساهمت في هذا التحول نجد البنك الوطني الجزائري الذي أطلق منصات رقمية متنوعة لتمكين زبائنه من إدارة حساباتهم بكل سهولة، كما يعد مصرف السلام الجزائر مثلاً آخر على هذا التوجه، حيث وظّف التكنولوجيا لتقديم خدمات عصرية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يعكس رغبة البنوك الجزائرية في مواكبة العصر الرقمي لذلك سيتم توضيح الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري (الفرع الأول)، والخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها مصرف السلام (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري BNA

تشهد الخدمات المصرفية الإلكترونية تطوراً متسارعاً في الجزائر، وقد أصبح البنك الوطني الجزائري (BNA) من أبرز المؤسسات التي واكبت هذا التحول الرقمي، فقد عمل البنك على توفير مجموعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية لتسهيل العمليات المالية لزبائنه، سواء عبر الإنترنت

<sup>1</sup> نجوم قندوز سناء، المرجع السابق، ص 14.

أو عبر الهاتف المحمول، وتشمل هذه الخدمات الاطلاع على الحسابات، تحويل الأموال، دفع الفواتير، وخدمات الدفع الإلكتروني، كما يسعى البنك إلى تعزيز الأمان والثقة من خلال اعتماد أحدث تقنيات الحماية الإلكترونية، وتأتي هذه الجهود في إطار إستراتيجية البنك الوطني الجزائري لمواكبة متطلبات الزبائن وتحديث بنيته التحتية الرقمية.

حيث يقدم البنك الوطني الجزائري عن طريق الانترنت مجموعة من الخدمات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

**1- البنك الإلكتروني BNA.net:** إذ يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه هذه الخدمة الدائمة والآنية التي تسمح للزبون بالولوج إلى حسابه البنكي بنقرة بسيطة من خلال موقع البنك بسهولة تامة ودون تعقيدات وبكل أمان حيث أن البيانات تكون آمنة ولا يمكن اختراق المعلومات البنكية كما يمكن الولوج إلى الحساب من خلال تحميل تطبيق الهاتف المحمول "BN @tic" من متجر Play Store<sup>1</sup>.

**2- خدمة الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الأنترنت:** يوفر البنك الوطني الجزائري خدمة مميزة تتمثل في الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الأنترنت، حيث تمكن هذه الخدمة الزبائن من بدء إجراءات فتح حساب بنكي بسهولة وسرعة دون الحاجة إلى التنقل للبنك، من خلال هذه الخدمة يمكن فتح مجموعة من الحسابات مثل: حساب ودائع تحت الطلب، حساب توفير كلاسيكي، حساب توفير مستقبلي، بالإضافة إلى حسابات متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل حساب الودائع تحت الطلب الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي سواء بربح أو بدون ربح، وحساب الاستثمار الإسلامي، ويتم ذلك ببساطة عبر الدخول إلى موقع البنك الوطني الجزائري واختيار خدمة الفتح المسبق للحساب ضمن قائمة الخدمات البنكية، وتهدف هذه الخدمة إلى تسهيل المعاملات البنكية وتوفير الوقت وتقديم تجربة مصرفية رقمية آمنة ومريحة للزبائن<sup>2</sup>.

**3- الاطلاع على التمويلات عبر منصة E-banking:** قام البنك الوطني الجزائري، يوم الأربعاء 22 جانفي 2025 بإطلاق خدمة الاطلاع على التمويلات عبر منصتي الخدمات عبر الأنترنت "BNA.net" و "BN@tic". هذه الخدمة التي يمكن الوصول إليها عبر القناة الإلكترونية e-Banking وقناة الهاتف المحمول "BN@tic" تتيح لزبائن البنك بعد الحصول على قرض بنكي فرصة المتابعة والاطلاع بالتفصيل على المعلومات المتعلقة بالتمويلات والرجوع إليها كنوع التمويل مبلغ جدول الدفع وتاريخ الاستحقاق التالي.

بالإضافة إلى إمكانية متابعة التمويل في الوقت الفعلي، توفر هذه الخدمة أيضًا نظام إشعار في فضاء الخدمات المصرفية الإلكترونية الشخصية للتذكير قبل الموعد المحدد، حيث تم تصميم هذه الخدمة، المخصصة لزبائن البنك من فئة الأفراد، في إطار النشاط الكلاسيكي أو الإسلامي، لتقديم تجربة زبائن مبسطة وسريعة ورقمية بالكامل. كما أنها حل جديد يندرج في نطاق رغبة البنك في

<sup>1</sup> موساوي سعاد، تقرورت محمد، "تحديث الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 09، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2023، ص 176.  
<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 176.

تلبية تطلعات زبائنه بشكل أفضل دائماً، من خلال تزويدهم بواجهة واضحة وأفضلية، مما يسهل الوصول إلى المعلومات.

وتندرج الخدمة المصرفية الجديدة عن بعد في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك الوطني الجزائري الرامية إلى تقديم حلول مصرفية حديثة وسهلة الوصول ومتكيفة مع احتياجات الزبائن مع المساهمة في التحول الرقمي للقطاع المالي، وعلى غرار هذا القطاع الذي يشهد تحولاً رقمياً كاملاً، يعتزم البنك الوطني الجزائري المشاركة بكل نشاط وهمة في الجهد الجماعي فيما يتعلق بالرقمنة، وذلك من خلال فرض نفسه كفاعل رئيسي في مجال الابتكار المصرفي<sup>1</sup>.

**4- خدمة WIPAY BNA DZ ما بين البنوك:** في إطار تنفيذ توجيهات السلطات العمومية الرامية إلى تطبيق خدمة “الدفع عبر الهاتف المحمول بين البنوك”، قام البنك الوطني الجزائري بإطلاق نسخة الدفع عبر الهاتف بين البنوك لتطبيق الدفع بدون تلامس “WIMPAY BNA” على منصات التحميل PLAY STORE و APP STORE، وهو ما يسمح لمستخدميه بالاستفادة من خدمة مبتكرة، آمنة ومتصلة بالشبكة الوطنية للهاتف المحمول لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك “SATIM”.

الإصدار الجديد من خدمة الهاتف المحمول لتطبيق الدفع بدون تلامس “WIMPAY BNA” متاح في ثلاث تطبيقات منفصلة، مصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة لكل مستخدم وهي WIMPAY «WIMPAY BNA Marchand» و«DZ BNA للزبائن الأفراد، وكذا التطبيقان WIMPAY BNA Caissier بالنسبة للزبائن التجار».

كما يقدم هذا التطبيق الجديد للزبون إمكانية إجراء عمليات الدفع والتحويل داخل البنك وبين البنوك مع محاسبة شبه آنية على الحساب البنكي، وبالإضافة إلى إمكانية إجراء المعاملات المالية، تضمن هذه الخدمة الرؤية الكاملة للمعاملات التي تم إجراؤها، مما يسمح بتحسين تسيير الخزينة<sup>2</sup>.

**5- بطاقة ONE PAY البنكية:** البطاقة البنكية للبنك الوطني الجزائري، هي بطاقة ما بين البنوك مدعومة بحساب بنكي، وتأتي في شكلين، وحسب دخل حامل البطاقة.

- البطاقة البنكية الكلاسيكية.
- البطاقة البنكية الذهبية.

البطاقة البنكية هي بطاقة للسحب والدفع تسمح بإجراء العمليات التالية:

- السحب من جميع أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك الوطني الجزائري.
- الدفع الإلكتروني.
- الاطلاع على رصيد الحساب البنكي.
- التحويلات على الشبايبك الأوتوماتيكية للبنك الوطني الجزائري.

<sup>1</sup> <https://www.bna.dz>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 03 جوان 2025 على الساعة 10:07.

<sup>2</sup> <https://www.bna.dz>، المرجع السابق.

- كما لها مميزات أخرى نجدها متاحة في الصرافات الآلية.
- البطاقة البنكية مجاناً وصالحة لمدة ثلاث سنوات.
- تسهل وبشكل أمن عمليات الدفع والسحب.
- توفر خدماتكم 24/24 ساعة و7/7 أيام على جميع أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك.
- والشبابيك الأوتوماتيكية للبنك المتواجدة على الساحة البنكية.
- وكذا المزيد من الأمان بفضل الرسائل النصية القصيرة.
- إمكانية مراقبة رصيد حسابكم البنكي.
- وإعلامكم بمختلف العمليات المنجزة في وقتها الفعلي<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني

### الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها بنك السلام

يعد مصرف السلام الجزائر من بين البنوك الإسلامية الرائدة التي ساهمت في ترسيخ العمل المصرفي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر، ومنذ تأسيسه، سعى المصرف إلى الجمع بين الأصالة والحداثة، معتمداً على رؤية تواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وقد أولى اهتماماً خاصاً بتطوير بنيته التحتية الرقمية، بما يعكس التزامه بتقديم تجربة مصرفية عصرية، كما يعمل على تعزيز ثقة المتعاملين من خلال الشفافية والامتثال لأحكام الشريعة، ويعتبر المصرف شريكا فعالاً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تمويلات مدروسة واستثمارات مسؤولة حيث يقدم بنك السلام مجموعة من الخدمات عبر الأنترنت (أولاً)، ومجموعة من البطاقات (ثانياً).

#### أولاً: الخدمات عبر الأنترنت

يقدم مصرف السلام العديد من الخدمات الإلكترونية وتتمثل في:

**1- خدمة ما قبل التوطين E-PREDOM:** جعل تحويلات البنكية الدولية آمنة يمنح مصرف السلام الجزائر وسائل الدفع المستندية أكثر أماناً متوافقة مع المعايير الدولية ومتلائمة مع حاجيات المشتري أو البائع مصرف السلام الجزائر يضع بوابة الويب الخاصة لمعالجة الطلبات ما قبل التوطين للاستيراد وهذا 24/24 ساعة و7/7 أيام طوال السنة عبر الأنترنت بكل أمان.

وللقيام بطلب خدمة ما قبل التوطين لعملية الاستيراد:

أ- الدخول إلى موقع مصرف السلام.

ب- الدخول إلى فضاء العميل.

ج- للاستفادة من خدمة ما قبل التوطين يجب التسجيل أولاً من خلال النقر على إنشاء حساب جديد.

د- إدخال المعلومات الخاصة بالمؤسسة بعد ملء الخانات إنشاء حساب جديد.

<sup>1</sup> <https://www.bna.dz> ، المرجع السابق.

ح- النقر على الدخول إلى حسابي.

ز- إدخال معلومات المطلوبة (البريد الإلكتروني، كلمة سر).

و- ظهور قائمة جديدة، من خلالها يمكن الاطلاع من خلالها يمكن الاطلاع على قائمة الطلبات كما يمكن تسجيل طلبية جديدة بالنقر على طلب جديد<sup>1</sup>.

**2- خدمة الاعتماد المستندي E-CREDOC** لجعل التحويلات البنكية الدولية آمنة يمنح مصرف السلام الجزائر وسائل الدفع المستندية أكثر أمانا متوافقة مع المعايير الدولية وملائمة مع حاجيات المشتري أو البائع.

بعد الانتهاء من عملية ما قبل التوطين، يمكنكم فتح اعتمادكم المستندي باتباع الخطوات التالية:

- أولاً تحديد طريقة التمويل.
- تحديد نوع التمويل.
- تحميل الوثائق المطلوبة.
- بعد قبول الطلب من قبل المصرف، تحميل وطباعة الوثائق لعمليات ما قبل التوطين والاعتماد المستندي والتقدم إلى الفرع مصحوبين بالملف التكميلي الخاص بالطلبية لإتمام إجراءات فتح الاعتماد المستندي الخاص بالشركة<sup>2</sup>.

**3- خدمة السلام المباشر:** للذين لا يملكون الوقت الكافي للتنقل إلى المصرف وفي نفس الوقت لهم الرغبة في الاطلاع عبر الموقع الإلكتروني على العمليات المصرفية التالية:

- **حزمة بريميميوم:** الاطلاع على الأرصدة مراجعة الأرصدة، الاطلاع على العمليات الأخيرة، خدمة الرسائل النصية، المعارضة على الشيك البحث في عمليات الحساب تحميل كشوفات الحساب طبع كشوفات الحساب، طبع بيانات الحساب البنكي طلب دفتر الشيكات متابعة التسهيلات الاطلاع على الودائع لأجل التحويل بين الحسابات التحويل للمستفيدين، إدخال التحويلات المكثفة إرسال ملفات التحويلات المكثفة، تقرير التنفيذ.
- **حزمة غولد:** كل خدمات حزمة بريميميوم مضاف إليها التخليص الإلكتروني لمستحقات الجبائية<sup>3</sup>.

**4- السلام سمارت BANKING:** تقوم بالكشف عن الأرصدة وآخر عمليات البحث وترتيب آخر عمليات محاكاة التمويل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> <https://www.alsalamalgeria.com>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 03 جوان 2025 على الساعة 17:07

<sup>2</sup> <https://www.alsalamalgeria.com>، المرجع السابق.

<sup>3</sup> محبوب علي، سنوسي علي، "واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية مصرف السلام نموذجاً"، مجلة الشعاع للدراسة الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة أم البواقي، 2002، ص ص 19-20.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص ص 19-20.

ثانيا: بطاقات مصرف السلام

إضافة أن مصرف السلام يقدم مجموعة من الخدمات وتتمثل في البطاقات المصرفية وتتمثل في:

1- بطاقة التوفير "أمنيته": هي وسيلة ادخار بسيطة وآمنة، في متناول جميع أفراد، وتسمح باستثمار الأموال مع ضمان توفرها في أي وقت.

تتمثل أهم مزايا هذه البطاقة فيما يلي:

- حساب متاح عند الطلب.
- أرباح تضاف إلى حسابك على أساس ربع سنوي.
- حرية الإيداع والسحب.
- حساب الأرباح على المبالغ المودعة يبدأ من اليوم الذي يلي عملية الإيداع.
- مرونة سقف السحب والدفع.
- إمكانية استغلال رصيدك 24/سا على مدار 7 أيام/7.
- دفع قيمة مشترياتك من كافة نقاط البيع المزودة بماكينة الدفع الآلي حاملة لشارة CIB.
- سحب نقدي عبر الوطن في أي صراف آلي 7 أيام/7 و 24/سا.
- دفع قيمة مشترياتك أو تسديد فاتورة عبر الإنترنت<sup>1</sup>.

2- بطاقة السلام فيزا مسبقة الدفع: هي بطاقة يتم تعبئتها عن طريق تحويل مبلغ نقدي من الحساب الجاري إلى حساب البطاقة بالعملة الصعبة (يورو) وذلك حسب الرصيد المطلوب الأدنى بطاقة فيزا مسبقة الدفع تمنح متعاملي المصرف سقف أسبوعي مناسب يمكنكم من:

- تسديد ثمن مشترياتكم من كافة المحلات عبر العالم باستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني الحاملة لشارة VISA.
- التسوق عبر المواقع التجارية الإلكترونية المعتمدة من طرف VISA (24/سا/24 أيام/7).
- السحب النقدي من جميع أجهزة الصراف الآلي الحاملة لشارة VISA (24/سا/24 أيام/7).
- من أبرز مزاياها:
- سهولة إعادة الشحن.
- بطاقة سحب ودفع عالمية.

<sup>1</sup> <https://www.alsalamalgeria.com>، المرجع السابق.

- بطاقة مزودة بشريحة ذكية ورقم سري، التنبيه عبر الرسائل النصية القصيرة لجميع العمليات، تسديد ثمن المشتريات عبر الأنترنت باستعمال رقم CVV2 (على ظهر البطاقة) والرقم السري المتغير.
- تقديم العروض الترويجية لمتعملي المصرف حاملي بطاقة فيزا.
- تجديد البطاقة عند الطلب (مدة الصلاحية 03 سنوات).
- البطاقة مزودة بشريحة ذكية ورقم سري.
- إمكانية استعمال "السلام مباشر" وتطبيق "ماي سلام" للاطلاع على عمليات ورصيد حسابك.
- التنبيه عبر الرسائل النصية القصيرة لجميع العمليات<sup>1</sup>.

### 3- بطاقة السلام الذهبية:

حيث أن هذه البطاقة لها سقف ائتماني كبير

لها مجموعة من المزايا حيث:

- تسديد ثمن مشترياتكم من كافة المحلات عبر العالم باستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني الحاملة لشارة VISA (أكثر من 29 مليون جهاز دفع إلكتروني متاح في متاجر التجزئة حول العالم).
- التسوق عبر المواقع التجارية الإلكترونية المعتمدة من طرف VISA (24/سا) & 7 أيام/7).
- السحب النقدي من جميع أجهزة الصراف الآلي الحاملة لشارة VISA (24/سا) & 7 أيام/7)، (أكثر من 2 مليون جهاز صراف آلي في الخارج).

### 4- بطاقة السلام فيزا بلاتينيوم: هي بطاقة سحب ودفع دولية تمنح سقفا أسبوعيا استثنائي

وتتمثل مزاياها في:

- تسديد ثمن المشتريات من كافة المحلات عبر العالم باستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني الحاملة لشارة VISA.
- السحب النقدي من جميع أجهزة الصراف الآلي الحاملة لشارة VISA (24/سا) و 7 أيام<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> <https://www.alsalamalgeria.com>، المرجع السابق.

<sup>2</sup> <https://www.alsalamalgeria.com>، المرجع السابق.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع آليات الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري نستنتج أن الصيرفة الإلكترونية تلعب دورا هاما في تطوير القطاع المصرفي من خلال الخدمات المصرفية الحديثة التي توفرها عبر مختلف قنواتها، والسرعة والكفاءة التي توفرها، حيث أن الجزائر بدورها عملت على تحديث الجهاز المصرفي عن طريق تعزيز البنية التحتية والتشريعية لنجاح هذا التحديث، إضافة إلى توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية لنجاحها.

إضافة إلى أن الجزائر بدورها تعمل على تطوير البنية التحتية المصرفية من خلال الاعتماد على شركات مثل شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM التي تعمل على عصنة وسائل الدفع الإلكتروني عبر مختلف أجهزتها، وشركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS، إضافة إلى أنظمة تضمن سلاسة المعاملات المالية المتمثلة في نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS ونظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك ACTI، مع ذلك فبالرغم من التطور الذي وصلت إليه الصيرفة الإلكترونية اليوم إلا أنها تواجه بشكل دائم مخاطر وتحديات تعمل على إيجاد حلول لها من أجل تجاوزها.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- الصيرفة الإلكترونية تكون عبر قنوات متنوعة مثل الصراف الآلي، نقاط البيع، الأنترنت، الهاتف، البطاقات الإلكترونية، الشيك الإلكتروني، التحويل الإلكتروني.
- 2- الفرق الأساسي بين البنوك الإلكترونية والتقليدية يكمن في وظائفها، ومزاياها، وعيوبها، حيث نلاحظ تفوق البنوك الإلكترونية على البنوك التقليدية.
- 3- تقدم الصيرفة الإلكترونية عبر الأنترنت عن طريق ثلاث مستويات رئيسية المتمثلة في الموقع المعلوماتي، الموقع التفاعلي، الموقع التبادلي.
- 4- إنشاء شركات وطنية تعمل على تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مثل شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM التي تقوم بتطوير وسائل الدفع الإلكتروني، وشركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS التي تعمل على رقمنة القطاع المصرفي.
- 5- اعتماد أنظمة رقمية متقدمة لتسوية المعاملات مثل نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الفورية للمبالغ الكبيرة.
- 6- وجود مخاطر وتحديات متعددة تعرقل العمل المصرفي الإلكتروني في الجزائر.
- 7- مواكبة بعض البنوك الجزائرية للعمل المصرفي الإلكتروني مثل البنك الوطني الجزائري، ومصرف السلام عن طريق تقديم خدمات مصرفية إلكترونية للعملاء، مثل التطبيقات البنكية الإلكترونية، القيام بعمليات الاطلاع على الرصيد، والدفع الإلكتروني.

#### التوصيات المقترحة:

- 1- العمل على إصدار قوانين واضحة لتنظيم العمل المصرفي الإلكتروني من كافة الجوانب لضمان السير الحسن لهذا النوع من الخدمات.

- 2- العمل على تحسين جودة الأنترنت في الجزائر مع تطوير البنية التحتية الخاصة بالمعاملات المصرفية
- 3- تدريب الموظفين في البنوك على التقنيات المصرفية المتطورة.
- 4- العمل على رفع مستوى الأمن السيبراني في البنوك عن طريق استعمال أنظمة حماية قوية ومتقدمة وإنشاء فرق خاصة في الحماية الإلكترونية في البنوك.
- 5- تعزيز الثقة لدى العملاء حول الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من طرف البنوك الإلكترونية عن طريق حملات توعوية عن الخدمات المصرفية، وتحفيز العملاء على استخدام التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالبنوك.
- 6- العمل على تعميم الدفع الإلكتروني في القطاع التجاري عن طريق نشر ثقافة الدفع الإلكتروني لدى الأفراد وتسهيل الحصول على بطاقات الدفع البنكية.

# قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- أبو فروة محمود احمد، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دم ن، 2009.
- 2- أحمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008.
- 3- باطلي غنية، وسائل الدفع الإلكترونية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
- 4- بريكة السعيد، شبانة نادي، البنوك الإلكترونية الواقع والأفاق، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2016.
- 5- بوراس أحمد، بريكة السعيد، أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، 2014.
- 6- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم طراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 7- خالد ممدوح إبراهيم، فن التحقيق في الجرائم الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- 8- رفاف لخضر، بطاقة الائتمان والالتزامات الناشئة عنها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016.
- 9- زهران أمال، الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية، مكتبة فهد الوطنية، جدة، 2009.
- 10- محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011.
- 11- نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات الجامعية

1- أطروحات الدكتوراه

- 1- بلعياش ميادة، أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية - دراسة مقارنة الجزائر فرنسا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015

2- جواني صونيا، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2024.

3- دغوش العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي - حالة البنوك الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

4- ديدوش هاجرة، أثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمة المصرفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه - دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية -، تخصص إدارة مالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2022.

## 2- مذكرات الماستر

1- اعمارة نصيرة، الصيرفة الإلكترونية ودورها في تطوير نظم الدفع الحديثة -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 2017-2018-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

2- بلحاج دليلة، سافر جهيدة، الخدمات المصرفية وآليات تحديثها دراسة حالة الجزائر، مذكر لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018-2019.

3- بلخضر محمد، مشاش عبد الرزاق، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري الافاق والتحديات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة البويرة، 2018-2019.

4- بوالعيش نهاد، بوسنة شيما، دور التحول الرقمي في تحسين العمليات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد الحفيظ بوضوالف، ميله، 2023-2024.

5- بودشيشة نادية، دور الصيرفة الإلكترونية في ضمان جودة الخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمى، برج بوعريج، 2021-2022.

6- بوطواطو أسماء، تازير أميرة، واقع تطبيق الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية، " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة قالمة-"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد

- نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020-2019.
- 7- توابية ديانة ملاك، دور البطاقة البنكية في تعزيز التجارة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي، قالمة، 2022-2021.
- 8- جفال خولة، ناجح صبرينة، واقع وآفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2020-2019.
- 9- جناح مسيكة، قرادي أسماء، الصيرفة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الجهاز المصرفي دراسة حالة -BNA-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2016.
- 10- خطوي منير، متطلبات إدارة المخاطر المصرفية في ظل الصيرفة الإلكترونية - دراسة ميدانية لعينة من البنوك في ولاية غرداية -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، 2017-2016.
- 11- خلاف محمد أمين، كافي إسماعيل أسامة، البنوك الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الشركات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018.
- 12- زعباب سهام، النظام القانوني للبنوك الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، كلية العلوم السياسية والقانونية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2018.
- 13- شراريد محمد الحاج، مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية - دراسة مقارنة -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2013.
- 14- عماري فردوس، التحول الرقمي في البنوك التجارية ودوره في تحسين جودة الخدمات المصرفية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023-2022.
- 15- مرزوقي كريمة، راجعي مهدية، إدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي - حالة الجزائر -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2018.
- 17- مسعودي حفيظة، واقع ممارسة الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2022-2021.

- 18- مناعة موزة، أنظمة الدفع والتسوية الحديثة كآلية لتطوير الخدمات البنكية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015.
- 19- نزار منصف، دور الصيرفة الإلكترونية في تحسين الأداء في البنوك التجارية- دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي وكالة 335 عين مليلة أم البواقي-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015-2016.

### ثالثا: المقالات العلمية والمدخلات

#### 1- المقالات

- 1- أو صغير الويزة، "خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 07، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2018، ص ص 366-387.
- 2- بايو نور الهدى، بوكبوس سعدون، " التوجهات الحديثة لعصرنة الخدمات المصرفية بالجزائر مع الإشارة إلى عينة من المصارف العمومية الجزائرية"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 20، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021، ص ص 193-212.
- 3- بلهادي عبد القادر، نزعي عز الدين، "متطلبات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عمالها -دراسة عين البنوك الجزائرية-"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص ص 442-456.
- 4- بن غيدة سارة، حركات سعيدة، " إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الخدمة البنكية الإلكترونية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي BEA، BNA، CPA"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد التاسع، جامعة، أم البواقي، 2018، ص ص 66-85.
- 5- بن مختار إبراهيم، "أحكام المقاصة الإلكترونية لوسائل الدفع"، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022، ص ص 08-24.
- 6- بن موسى أعمار، علماوي احمد، "الخدمات المصرفية الإلكترونية بين التحديات ومتطلبات النجاح"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 03، جامعة زيان عاشور الجلفة، ديسمبر 2022، ص ص 176-197.
- 7- -----، "الخدمات المصرفية الإلكترونية بين التحديات ومتطلبات النجاح"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص ص 445-452.

- 8- بورايو هاجر أمينة، "واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر – دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية-"مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جامعة البليدة 02، 2018، ص ص 383-366.
- 9- بوعافية الرشيد، "دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المركز الجامعي تيبازة، العدد 02، سبتمبر 2014، ص ص 111-131.
- 10- جلايلة عبد الجليل، وافي ناجم، بن بيا محمد، "منافذ الصيرفة الالكترونية في الجزائر - حالة بنك التنمية المحلية BDL- "مجلة اقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2020، ص ص 111-128.
- 11- جميل أحمد، رشام كهينة، "بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 00، جامعة خميس مليانة، 2009، ص ص 107-127.
- 12- حدد فخر الدين، باللموشي علي، مفيد عبد اللاوي، "البطاقات الائتمانية بين الحكم الشرعي والواقع المصرفي -المصارف الجزائرية نموذجاً-"مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص ص 516-533.
- 13- حركات سعيدة، بن غيدة سارة، "البنية التحتية للمعاملات الإلكترونية في البنوك الجزائرية – واقع وتحديات-"مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، جوان 2020، ص ص 66-85.
- 14- خلوط فوزية، "واقع وتحديات الصيرفة الالكترونية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2022، ص ص 21-38.
- 15- دمان ذبيح محمد، "النقود الإلكترونية ماهيتها مزاياها مخاطرهما"، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 10، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 01، جوان 2021، ص ص 133-149.
- 16- زحوفي نورالدين، زمالة عمر، "التحويل المالي الإلكتروني اليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 01، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص ص 249-261.
- 17- سعود وسيلة، محمد بن أحمد أسماء، "واقع توجه عينة من البنوك الجزائرية نحو الخدمات المصرفية الالكترونية"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الوادي، 30 سبتمبر 2020، ص ص 66-84.
- 18- شاوشي خيرة، خلوف زهرة، "التحول الرقمي في الجزائر"، مجلة المحاسبة، التدقيق المالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، اوت 2022، ص ص 17-30.
- 19- عرابة رابح، "دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري"، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2012، ص ص 12-21.

- 20- عياش زبير، عبابسة سمية، "الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة القطاع المصرفي"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 46، جامعة قسنطينة 01، قسنطينة، 2016، ص ص 339-357.
- 21- فاطمة الزهراء قطار، دحمان عبد القادر، التحول "الرقمي في البنوك بالإشارة إلى التجربة السعودية"، مجلة المحاسبة، التدقيق المالية، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة 2022، ص ص 41-52.
- 22- قمر اوي حفيظة، "الجاهزية القانونية لتطبيق نظام الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ديسمبر 2022، ص ص 253-275.
- 23- كباهم سامي، "مكانة البنك الإلكتروني في القانون الجزائري"، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، جوان 2021، ص ص 43-60.
- 24- محبوب علي، سنوسي علي، "واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية مصرف السلام نموذجاً"، مجلة الشعاع للدراسة الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة أم البواقي، 2002، ص ص 11-24.
- 25- موساوي سعاد، تفرورت محمد، "تحديث الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 09، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2023، ص ص 164-181.

## 2- المداخلات

- 1- نجوم قندوز سناء، واقع رقمنة القطاع المصرفي في الجزائر، مداخلات ملقاة ضمن الملتقى الوطني حول ضبط النشاط المالي في مواجهة التحديات الجديدة للرقمنة، جامعة الجزائر 01، 02 جوان، 2024، ص ص 1-18.

## رابعاً- النصوص القانونية

### 1- النصوص التشريعية:

- 1- أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، ج ر ج ج، عدد 52، صادر في 27 أوت 2003. (ملغى).
- 2- قانون رقم 18-05 مؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية، ج.ر.ج.ج، عدد 28، صادر في 16 ماي 2018.
- 3- قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ج.ر.ج.ج، عدد 43، صادر في 27 جوان 2023.

2- النصوص التنظيمية:

- 1- النظام رقم 04-05 مؤرخ في 13 أكتوبر 2005، يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، ج ر ج ج، عدد 02، صادر في 15 جانفي 2006.
  - 2- نظام رقم 06-05 مؤرخ في 15 ديسمبر 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة للجمهور العريض الأخرى، ج ر ج ج، عدد 26، صادر في 23 أبريل 2006.
- خامسا- المواقع الإلكترونية

1- DECTA, Pros and cons of digital banks vs traditional banks,  
<https://www.decta.com>

2- أشرفت راضي، ما هي نقاط البيع /<https://www.daftra.com/hub/>نقاط-البيع

3- وزارة المالية، خدمات البنك الوطني الجزائري، <https://www.bna.dz>

4- وزارة المالية، الخدمات الرقمية لبنك السلام، <https://www.alsalamalgeria.com>

# الفهرس

كلمة شكر وتقدير

الإهداء

قائمة المختصرات

02.....	مقدمة.....
05.....	الفصل الأول: قنوات الصيرفة الإلكترونية ومتطلباتها.....
07.....	المبحث الأول: قنوات الصيرفة الإلكترونية.....
07.....	المطلب الأول: قنوات توزيع الخدمات.....
07.....	الفرع الأول: الصراف الآلي ونقاط البيع.....
07.....	أولاً: الصراف الآلي.....
09.....	ثانياً: نقاط البيع الإلكترونية.....
09.....	الفرع الثاني: الهاتف المحمول والأترنت.....
09.....	أولاً: الهاتف المحمول.....
10.....	ثانياً: الأترنت.....
11.....	المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية.....
11.....	الفرع الأول: التحويل الإلكتروني والبطاقات البنكية.....
12.....	أولاً: التحويل الإلكتروني.....
13.....	ثانياً: البطاقات البنكية.....
18.....	الفرع الثاني: الشيك الإلكتروني والنقود الإلكترونية.....
18.....	أولاً: الشيك الإلكتروني.....
20.....	ثانياً: النقود الإلكترونية.....
22.....	المبحث الثاني: متطلبات الصيرفة الإلكترونية.....
22.....	المطلب الأول: مستويات البنوك الإلكترونية وتمييزها عن البنوك التقليدية.....
23.....	الفرع الأول: مستويات الصيرفة الإلكترونية.....
23.....	أولاً: الموقع المعلوماتي.....
23.....	ثانياً: الموقع التفاعلي.....

- 23..... ثالثا: الموقع التبادلي.....
- 24..... الفرع الثاني: التمييز بين البنوك الإلكترونية والتقليدية.....
- 24..... أولا: من حيث التعريف.....
- 24..... ثانيا: من حيث الوظائف.....
- 26..... ثالثا: من حيث المزايا والعيوب.....
- 28..... المطلب الثاني: عوامل نجاح البنوك الصيرفة الإلكترونية.....
- 28..... الفرع الأول: الاعتماد على ركائز التحول الرقمي.....
- 28..... أولا: تعريف التحول الرقمي.....
- 29..... ثانيا: أهمية التحول الرقمي.....
- 29..... ثالثا: مراحل التحول الرقمي.....
- 30..... الفرع الثاني: الاعتماد على جملة من الأنظمة والبرامج.....
- 30..... أولا: البنية التحتية التقنية.....
- 31..... ثانيا: التطوير والاستمرارية.....
- 31..... ثالثا: الكوادر البشرية الكفوة.....
- 31..... رابعا: التفاعل مع متغيرات الوسائل والإستراتيجية الفنية والإدارية والمالية.....
- 32..... خامسا: التشريعات الضرورية.....
- 33..... الفصل الثاني: تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري.....
- 35..... المبحث الأول: مظاهر تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري.....
- 35..... المطلب الأول: أجهزة الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري.....
- 35..... الفرع الأول: شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين SATIM.....
- 36..... أولا: تعريف شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين SATIM.....
- 36..... ثانيا: مهام الشركة.....
- 37..... ثالثا: أهداف الشركة.....
- 37..... رابعا: أهم إنجازات الشركة.....
- 39..... الفرع الثاني: شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS.....

- أولاً: تعريف شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية.....39
- ثانياً: خدمات الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية.....39
- ثالثاً: أهداف الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية.....40
- المطلب الثاني: أنظمة الصيرفة الإلكترونية في القانون الجزائري.....40
- الفرع الأول: نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS.....41
- أولاً: تعريف نظام التسوية الإجمالية الفورية.....41
- ثانياً: مسؤولية المتعامل والمشاركين في نظام التسوية الإجمالية الفورية.....41
- ثالثاً: حسابات التسوية.....43
- رابعاً: أهداف نظام التسوية الإجمالية الفورية.....43
- خامساً: مبادئ نظام التسوية الإجمالية الفورية.....43
- سادساً: شروط الانخراط في النظام.....44
- الفرع الثاني: نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك ATCI.....44
- أولاً: تعريف نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك.....44
- ثانياً: أطراف نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك.....45
- ثالثاً: أهداف نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك.....46
- رابعاً: فوائد نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك.....46
- المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.....47
- المطلب الأول: مخاطر الصيرفة الإلكترونية وكيفية مواجهتها.....47
- الفرع الأول: مخاطر الصيرفة الإلكترونية.....47
- أولاً: المخاطر الاستراتيجية.....48
- ثانياً: المخاطر القانونية.....48
- ثالثاً: المخاطر التشغيلية.....48
- رابعاً: مخاطر السمعة.....49
- خامساً: المخاطر الاحتمالية.....49
- سادساً: مخاطر أخرى.....50

50.....	الفرع الثاني: تحديات مواجهة مخاطر الصيرفة الإلكترونية.....
50.....	أولاً: التحديات العملية.....
51.....	ثانياً: التحديات التقنية.....
51.....	ثالثاً: التحديات القانونية.....
52.....	المطلب الثاني: لمحة عن الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر.....
52.....	الفرع الأول الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري BNA.....
55.....	الفرع الثاني: الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها بنك السلام.....
55.....	أولاً: الخدمات عبر الأنترنت.....
57.....	ثانياً: بطاقات مصرف السلام.....
60.....	خاتمة:.....
63.....	قائمة المراجع:.....
71.....	الفهرس:.....

الملخص

## ملخص:

تعتبر الصيرفة الإلكترونية أحد أهم مظاهر التطور التكنولوجي في النظام المصرفي حيث تقدم خدمات تتميز بالسرعة والكفاءة الشيء الذي دفع بالمصارف الجزائرية إلى تبني الصيرفة الإلكترونية، ما فرض ضرورة مقارنتها بالمصارف التقليدية والعمل على توفير البنية التحتية والتشريعية الضرورية لها، حيث أن الدولة الجزائرية سعت بدورها إلى مواكبة هذا التطور في القطاع المصرفي عن طريق إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك وشركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية، إلى جانب نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS ونظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك ATCI، ورغم كل هذا التطور إلا أنها لازالت تعاني من مخاطر وتحديات تواجهها.

## Summary:

Electronic banking is considered one of the most significant aspects of technological advancement in the banking system, as it offers services characterized by speed and efficiency, This has led Algerian banks to adopt electronic banking, necessitating a comparison with traditional banks and the development of the necessary infrastructure and legislative frameworks, In response, the Algerian state has worked to keep pace with this development in the banking sector by establishing the Automated Cash and Interbank Relations Company and the Algerian Electronic Banking Services Company, in addition to the Real-Time Gross Settlement System (ARTS) and the Interbank Electronic Clearing System (ATCI), Despite all this progress, electronic banking in Algeria still faces various risks and challenges.